

موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الرابع

نظرية البيان القرآني

كيف يُظهر القرآن معناه ويُفصله ويُقيده ويصرفه ويزنه ويهدي به

Ibn 'Abbās al-Āmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظرية البيان القرآني بوصفها علماً يبحث في الكيفية التي يُظهر بها القرآن معناه ويفصله ويقيده ويصرفه بين المواضع ويقيم بين أجزائه علاقات تكشف الدلالة وتمنع الطغيان فيها. ولا يختزل البيان في البلاغة أو الفصاحة أو وضوح العبارة، بل يراه نظاماً نصياً ومفهوماً وحجاجياً وتشريعياً وسنياً ومالياً يعمل من اللفظ إلى القرآن كله.

ينطلق الكتاب من قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 1-4). فتعليم البيان يأتي بعد تعليم القرآن وخلق الإنسان، ويكشف أن البيان ليس زينةً لسانية بل قدرة على إظهار المعنى وتمييزه وربطه بميزان الحق والقسط. ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: 19)، فيثبت للبيان جهةً إلهيةً حاكمةً على تلقي القرآن وفهمه.

يفصل الكتاب بين البيان واللغة والبلاغة والتفسير والتأويل والاستنباط. فاللغة مادة البيان وأداته، والبلاغة تصف طرائق التأثير والنظم، والتفسير فعل بشري في طلب المعنى، أما البيان القرآني فهو كيفية تنظيم القرآن لمعناه داخل نصه وشبكاته. ومن ثم لا يجوز مساواة البيان بكل تفسير ولا جعل قدرة المفسر على الشرح هي عين بيان القرآن.

يحرر الكتاب مستويات البيان من الجذر والصيغة إلى اللفظ والتركيب والجملة والآية والمقطع والسورة والمفهوم والشبكة والقرآن كله. ويقرر أن المعنى قد يظهر في موضع ويُقيد في آخر ويفصل في ثالث ويُقابل بضده في رابع ويُعرض في قصة أو مثل أو حوار في خامس. ولذلك يكون جمع التصريف القرآني جزءاً من نظرية البيان لا مجرد عمل موضوعي مساعد.

تتوسع النظرية في آليات البيان: التسمية والتعريف والتفصيل والتقييد والاستثناء والتصريف والتقابل والتمثيل والقصص والحوار والسؤال والجواب والأمر والنهي والوعد والوعيد والشرط والجزاء والتكرار والحذف والإجمال والتفصيل والتقديم والتأخير. ولا تعمل هذه الآليات منفردة بل داخل نظام يربط المبنى بالمقصد والمآل.

يربط الكتاب البيان بالميزان من سورة الرحمن؛ فبعد تعليم البيان يأتي الحساب ورفع السماء ووضع الميزان والنهي عن الطغيان والأمر بإقامة الوزن بالقسط. ومن هنا يقرر أن البيان الصحيح ليس مجرد إمكان لغوي، بل دلالة منضبطة بميزان يمنع التوسع والاختزال والانتقاء. ويصبح الميزان جزءاً من آلية تفسير البيان لا مرحلة أخلاقية لاحقة.

تشتمل التطبيقات على نماذج عقدية وتشريعية وإنسانية وكونية وقصصية، وتختبر كيف يتغير الفهم إذا جمعت آليات البيان بدل الوقوف عند اللفظ المفرد. ويُمنع في جميع النماذج أن تتحول

الشبكة إلى إنشاء حر للروابط أو أن يصبح المقصد ذريعةً لترك الدلالة أو أن يُرد النص بسبب توقع مآل لم يقيم عليه دليل.

ينتهي الكتاب إلى أن نظرية البيان القرآني هي الجسر بين حاكمية القرآن ومنطق التفسير من جهة وبين النظام المفهومي والشبكات البيانية من جهة أخرى. فهي تحدد أولاً كيف يُنتج القرآن البيان ثم تسمح للكتب اللاحقة بتحليل مفاهيمه وشبكاته على أساس مضبوط قابل للتكرار والمراجعة.

الأطروحة الحاكمة

البيان القرآني هو النظام الذي يُظهر القرآن به معانيه ويحدد حدودها وعلاقاتها ووظائفها ومآلاتها عبر اللفظ والتركيب والسياق والتصريف والتقابل والتمثيل والقصص والمحكمات والشبكات والميزان، بحيث يفسر بعضه بعضاً من غير أن تُلغى خصوصية الموضع أو يُستبدل النص ببناء المفسر.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية البيان القرآني وموضوع النظرية
الباب الثاني	تعليم البيان وعلاقته بتعليم القرآن وخلق الإنسان
الباب الثالث	البيان واللسان واللغة والبلاغة والتفسير
الباب الرابع	مستويات البيان من الجذر إلى القرآن كله
الباب الخامس	البيان داخل الآية: الصيغة والتركيب والنظم
الباب السادس	السياق والمقطع والوحدة السُّورية في صناعة البيان
الباب السابع	التصريف والتكرار والتوزيع بين المواضع
الباب الثامن	التقابل والمقارنة والنفي والإثبات
الباب التاسع	الإجمال والتفصيل والحذف والتقدير والتقييد
الباب العاشر	الأمثال والتشبيه والتمثيل والصور البيانية
الباب الحادي عشر	القصص والحوار والسؤال والجواب

الرقم	العنوان
الباب الثاني عشر	الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرط والجزاء
الباب الثالث عشر	الحكم والمتشابه بوصفهما نظاماً بيانياً
الباب الرابع عشر	المفهوم والشبكة والعلاقات البيانية
الباب الخامس عشر	البيان والميزان والقسط ومنع الطغيان
الباب السادس عشر	البيان والمقاصد والسنن والمآل
الباب السابع عشر	خوارزمية تحليل البيان القرآني ومصفوفته
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في البيان القرآني

الباب الأول: ماهية البيان القرآني وموضوع النظرية

يفتح الباب بالسؤال: ما الذي يجعل البيان القرآني موضوعاً علمياً مستقلاً عن البلاغة والتفسير؟ وتقوم أطروحته على أن البيان نظام إظهار وتحديد وربط داخل القرآن، وله وحدات وآليات وقواعد يمكن تحليلها واختبارها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الذي يجعل البيان القرآني موضوعاً علمياً مستقلاً عن البلاغة والتفسير؟ وتقوم فرضيته على أن البيان نظام إظهار وتحديد وربط داخل القرآن، وله وحدات وآليات وقواعد يمكن تحليلها واختبارها. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم البيان والإظهار والحد والعلاقة. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين البيان والتفسير وبين البيان والبلاغة كما يفصل بين الوضوح والإحكام وبين النص وشرح المفسر. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بتعريف موضوع العلم وتحديد وحداته، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل. تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تُثبتها؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجر الباب مفهوم البيان في علاقته بالإظهار، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين البيان والتفسير والبيان والبلاغة حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الحد من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين العلاقة والوظيفة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى تمييزه عن العلوم المجاورة، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الحوارية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: 19)، ويعضده قوله: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: 138). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم تُرد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن البيان نظام إظهار وتحديد وربط داخل القرآن، وله وحدات وآليات وقواعد يمكن تحليلها واختبارها. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط البيان ومنع اختزال البيان في الفصاحة. كما تمنع أن يُستعمل الإظهار لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص. يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويُسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وازرة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل. تنتج هذه الطبقة تعريف موضوع العلم وبناء معيار للتطبيق، وتبقى قابلةً للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر البيان والإظهار والحد. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع البيان والتفسير مع البيان والبلاغة فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية العلاقة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في تحديد وحداته، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو اختزال البيان في الفصاحة. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر جعل كل شرح بياناً قرآنياً حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما الخلط بين إمكان اللغة ومراد النص فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج الاستقلال عن القرآن باسم النظرية إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين البيان والتفسير، وعلى نموذج ثان يبين الوضوح والإحكام. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل البيان والإظهار داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويُمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الحد، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير اختزال البيان في الفصاحة. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر تحديد وحداته وتمييزه عن العلوم المجاورة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن البيان نظام إظهار وتحديد وربط داخل القرآن، وله وحدات وآليات وقواعد يمكن تحليلها واختبارها. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم البيان والإظهار ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين البيان والتفسير والبيان والبلاغة. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتُمنع اختزال البيان في الفصاحة والخلط بين إمكان اللغة ومراد النص عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة تعريف موضوع العلم وبناء معيار للتطبيق مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصنوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط البيان والإظهار؟	تعريف موضوع العلم
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	تحديد وحداته
الآلية	ما علاقة البيان والتفسير بالبيان والبلاغة؟	تمييزه عن العلوم المجاورة
الخطر	كيف يُمنع اختزال البيان في الفصاحة؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	بناء معيار للتطبيق
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثاني: تعليم البيان وعلاقته بتعليم القرآن وخلق الإنسان

يفتح الباب بالسؤال: ما دلالة اقتران تعليم القرآن وخلق الإنسان وتعليم البيان في سورة الرحمن؟ وتقوم أطروحته على أن يبني القرآن علاقة تأسيسية بين الوحي والإنسان والبيان، ويجعل البيان قدرة مخلوقة متعلمة تحت تعليم الرحمن.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما دلالة اقتران تعليم القرآن وخلق الإنسان وتعليم البيان في سورة الرحمن؟ وتقوم فرضيته على أن يبني القرآن علاقة تأسيسية بين الوحي والإنسان والبيان، ويجعل البيان قدرة مخلوقة متعلمة تحت تعليم الرحمن. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم التعليم والقرآن والإنسان والبيان. ويجب أن تضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين التعليم والاكتساب وبين الخلق والتعليم كما يفصل بين البيان والكلام وبين الرحمة والميزان. وهذا الفصل ليس صناعة اصطلاحية مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب البناء الأصل الأنثروبولوجي وربط البيان بالتعليم، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجرر الباب مفهوم التعليم في علاقته بالقرآن، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبني دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين التعليم والاكتساب والخلق والتعليم حين تُنفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الإنسان من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين البيان والرحمة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى تقييد القدرة الإنسانية، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدلٌ قبل إدخاله في الحوارية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ﴾ (الرحمن: 1-4)، وبعضه قوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 4-5). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يبني القرآن علاقةً تأسيسيةً بين الوحي والإنسان والبيان، ويجعل البيان قدرةً مخلوقةً متعلمةً تحت تعليم الرحمن. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشريةً خادمةً قابلةً للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط التعليم ومنع فصل البيان عن الوحي. كما تمنع أن يُستعمل القرآن لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وازرة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة بناء الأصل الأثروبولوجي ووصل البيان بالرحمة، وتبقى قابلةً للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر التعليم والقرآن والإنسان. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع التعليم والاكتساب مع الخلق والتعليم فلا يُحتزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية البيان. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في ربط البيان بالتعليم، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو فصل البيان عن الوحي. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر تحويل البيان إلى ملكة طبيعية فقط حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما إهمال البعد الأخلاقي فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج عزل البيان عن الميزان إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقربة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين التعليم والاكتساب، وعلى نموذج ثان يبين البيان والكلام. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص. في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل التعليم والقرآن داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع. في التطبيق الثاني تُختبر حدود الإنسان، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة. تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير فصل البيان عن الوحي. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية. ينتج المختبر ربط البيان بالتعليم وتقييد القدرة الإنسانية، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يبني القرآن علاقةً تأسيسيةً بين الوحي والإنسان والبيان، ويجعل البيان قدرةً مخلوقةً متعلمةً تحت تعليم الرحمن. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم التعليم والقرآن ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع. وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين التعليم والاكتساب والخلق والتعليم. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً. أما القاعدة الثالثة فتمنع فصل البيان عن الوحي وإهمال البعد الأخلاقي عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا ينقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه. وتجعل القاعدة الرابعة بناء الأصل الأنثروبولوجي ووصل البيان بالرحمة مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه. تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط التعليم والقرآن؟	بناء الأصل الأنثروبولوجي
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	ربط البيان بالتعليم
الآلية	ما علاقة التعليم والاكتساب بالخلق والتعليم؟	تقييد القدرة الإنسانية
الخطر	كيف يُمنع فصل البيان عن الوحي؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	وصل البيان بالرحمة
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث: البيان واللسان واللغة والبلاغة والتفسير

يفتح الباب بالسؤال: كيف يختلف البيان عن اللسان العربي واللغة والبلاغة والتفسير؟ وتقوم أطروحته على أن اللسان مادة تاريخية وقواعد استعمال، والبلاغة تصف طرائق النظم والتأثير، والتفسير فعل بشري، أما البيان القرآني فنظام النص في إظهار المعنى.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يختلف البيان عن اللسان العربي واللغة والبلاغة والتفسير؟ وتقوم فرضيته على أن اللسان مادة تاريخية وقواعد استعمال، والبلاغة تصف طرائق النظم والتأثير، والتفسير فعل بشري، أما البيان القرآني فنظام النص في إظهار المعنى. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة. يتصل السؤال بمفاهيم اللسان واللغة والبلاغة والتفسير. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين اللغة والبيان وبين العربية والقرآن كما يفصل بين البلاغة والدلالة وبين التفسير والنص. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بترتيب الأدوات وتحديد وظيفة اللغة، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم اللسان في علاقته باللغة، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين اللغة والبيان والعربية والقرآن حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف البلاغة من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين التفسير والبيان إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى تحرير البلاغة، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195)، ويعضده قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: 2). ولا تستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن اللسان مادة تاريخية وقواعد استعمال، والبلاغة تصف طرائق النظم والتأثير، والتفسير فعل بشري، أما البيان القرآني فنظام النص في إظهار المعنى. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط اللسان ومنع حاكمية المعجم على القرآن. كما تمنع أن يُستعمل اللغة لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة ترتيب الأدوات وفصل النص عن التفسير، وتبقى قابلةً للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر اللسان واللغة والبلاغة. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع اللغة والبيان مع العربية والقرآن فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفاً لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة.

ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية التفسير. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في تحديد وظيفة اللغة، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو حاكمية المعجم على القرآن. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة.

ويظهر خطر تعظيم الصناعة البلاغية حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما إلغاء التاريخ اللغوي فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج جعل العربية أداة حصر جامدة إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين اللغة والبيان، وعلى نموذج ثان يبين البلاغة والدلالة. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل اللسان واللغة داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود البلاغة، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير حاكمية المعجم على القرآن. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر تحديد وظيفة اللغة وتحرير البلاغة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن اللسان مادة تاريخية وقواعد استعمال، والبلاغة تصف طرائق النظم والتأثير، والتفسير فعل بشري، أما البيان القرآني فنظام النص في إظهار المعنى. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم اللسان واللغة ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين اللغة والبيان والعربية والقرآن. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع حاكمية المعجم على القرآن وإلغاء التاريخ اللغوي عبر الميزان: لا يزداد على الدليل ولا ينقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة ترتيب الأدوات وفصل النص عن التفسير مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكميةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

المخرج	سؤال الفحص	البعد
ترتيب الأدوات	كيف يضبط اللسان واللغة؟	المفهوم
تحديد وظيفة اللغة	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	النص
تحرير البلاغة	ما علاقة اللغة والبيان بالعربية والقرآن؟	الآلية
ضابط بياني	كيف يُمنع حاكمية المعجم على القرآن؟	الخطر
فصل النص عن التفسير	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	الاختبار
إصدار قابل للتصحيح	ما الذي قد يغير النتيجة؟	المراجعة

الباب الرابع: مستويات البيان من الجذر إلى القرآن كله

يفتح الباب بالسؤال: ما مستويات البيان التي يتحرك بينها المعنى من أصغر وحدة إلى القرآن كله؟ وتقوم أطروحته على أن يعمل البيان في طبقات متراكبة، ولا يجوز أن تُختزل الدلالة في الجذر أو اللفظ أو الآية المعزولة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما مستويات البيان التي يتحرك بينها المعنى من أصغر وحدة إلى القرآن كله؟ وتقوم فرضيته على أن يعمل البيان في طبقات متراكبة، ولا يجوز أن تُختزل الدلالة في الجذر أو اللفظ أو الآية المعزولة. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم الجذر والصيغة والتركيب والسورة. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الجزء والكل وبين الصيغة والجذر كما يفصل بين الآية والسورة وبين الموضع والشبكة. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بسلم وحدات التحليل وقواعد الانتقال، وأن يبين ما الذي لا يشته. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم الجذر في علاقته بالصيغة، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الجزء والكل والصيغة والجذر حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف التركيب من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين السورة والشبكة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى حفظ الخصوصية، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدلٌ قبل إدخاله في الحوارية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿كَتَابٌ أُوحِيَ إِلَيْكَ ثُمَّ فَصِّلَتْ﴾ (هود: 1)، ويعضده قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ (الإسراء: 41). ولا تستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يعمل البيان في طبقات متراكبة، ولا يجوز أن تُختزل الدلالة في الجذر أو اللفظ أو الآية المعزولة. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط الجذر ومنع مغالطة الجذر. كما تمنع أن يستعمل الصيغة لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة سلم وحدات التحليل وبناء شبكة منضبطة، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر الجذر والصيغة والتركيب. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع الجزء والكل مع الصيغة والجذر فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفاً لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية السورة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في قواعد الانتقال، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو مغالطة الجذر. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر الآلية المعزولة حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما جمع المواضع بلا سياق فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيده لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج إلغاء خصوصية الاستعمال إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الجزء والكل، وعلى نموذج ثان يبين الآية والسورة. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل الجذر والصيغة داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود التركيب، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير مغالطة الجذر. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر قواعد الانتقال وحفظ الخصوصية، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يعمل البيان في طبقات متراكبة، ولا يجوز أن تُختزل الدلالة في الجذر أو اللفظ أو الآية المعزولة. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم الجذر والصيغة ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الجزء والكل والصيغة والجذر. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع مغالطة الجذر وجمع المواضع بلا سياق عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة سلم وحدات التحليل وبناء شبكة منضبطة مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكّتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط الجذر والصيغة؟	سلم وحدات التحليل
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	قواعد الانتقال
الآلية	ما علاقة الجزء والكل بالصيغة والجذر؟	حفظ الخصوصية
الخطر	كيف يُمنع مغالطة الجذر؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	بناء شبكة منضبطة
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس: البيان داخل الآية: الصيغة والتركيب والنظم

يفتح الباب بالسؤال: كيف يصنع التركيب والنظم داخل الآية بياناً لا يمكن استعادته من معاني المفردات منفصلة؟ وتقوم أطروحته على أن تتولد دلالة الآية من الصيغ والعلاقات النحوية والتقديم والتأخير والحصر والشرط والضمائر والروابط، لا من القاموس وحده.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يصنع التركيب والنظم داخل الآية بياناً لا يمكن استعادته من معاني المفردات منفصلة؟ وتقوم فرضيته على أن تتولد دلالة الآية من الصيغ والعلاقات النحوية والتقديم والتأخير والحصر والشرط والضمائر والروابط، لا من القاموس وحده. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم الصيغة والتركيب والنظم والحصر. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معاني مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين المفردة والتركيب وبين الترتيب والاختيار كما يفصل بين الحصر والعموم وبين الصيغة والمفهوم. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بتحليل تركيبى وكشف وظيفة الصيغ، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجرر الباب مفهوم الصيغة في علاقته بالتركيب، ويمنع أن يُفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين المفردة والتركيب والترتيب والاختيار حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف النظم من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الحصر والربط إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى تمييز الحصر، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، ويعضده قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: 10). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن نتولد دلالة الآية من الصيغ والعلاقات النحوية والتقديم والتأخير والحصر والشرط والضمائر والروابط، لا من القاموس وحده. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط الصيغة ومنع تفكيك الآية إلى كلمات. كما تمنع أن يُستعمل التركيب لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة تحليل تركيبى وضبط التقدير، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر الصيغة والتركيب والنظم. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع المفردة والتركيب مع الترتيب والاختيار فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الحصر. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في كشف وظيفة الصيغ، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو تفكيك الآية إلى كلمات. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر إهمال الروابط حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما التوسع في التقديم والتأخير فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيده لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج فرض تقدير بلا قرينة إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين المفردة والتركيب، وعلى نموذج ثان يبين الحصر والعموم. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص. في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل الصيغة والتركيب داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويُمنع دمج المواضع في نص مصطنع. في التطبيق الثاني تُختبر حدود النظم، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة. تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير تفكيك الآية إلى كلمات. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية. ينتج المختبر كشف وظيفة الصيغ وتمييز الحصر، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن تتولد دلالة الآية من الصيغ والعلاقات النحوية والتقديم والتأخير والحصر والشرط والضمائر والروابط، لا من القاموس وحده. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم الصيغة والتركيب ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع. وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين المفردة والتركيب والترتيب والاختيار. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرا بقي حكم كل واحد مستقلاً. أما القاعدة الثالثة فتمنع تفكيك الآية إلى كلمات والتوسع في التقديم والتأخير عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه. وتجعل القاعدة الرابعة تحليل تركيبى وضبط التقدير مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه. تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

المخرج	سؤال الفحص	البعد
تحليل تركيب	كيف يضبط الصيغة والتركيب؟	المفهوم
كشف وظيفة الصيغ	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	النص
تمييز الحصر	ما علاقة المفردة والتركيب بالترتيب والاختيار؟	الآلية
ضابط بياني	كيف يُمنع تفكيك الآية إلى كلمات؟	الخطر
ضبط التقدير	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	الاختبار
إصدار قابل للتصحيح	ما الذي قد يغير النتيجة؟	المراجعة

الباب السادس: السياق والمقطع والوحدة السُّورية في صناعة البيان

يفتح الباب بالسؤال: كيف يسهم السياق والمقطع والوحدة السُّورية في تحديد وظيفة اللفظ والآية؟ وتقوم أطروحته على أن السياق ليس مجرد الجمل المجاورة، بل بنية الغرض والمقطع والسورة التي توزع الوظائف وتمنع الاقتطاع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يسهم السياق والمقطع والوحدة السُّورية في تحديد وظيفة اللفظ والآية؟ وتقوم فرضيته على أن السياق ليس مجرد الجمل المجاورة، بل بنية الغرض والمقطع والسورة التي توزع الوظائف وتمنع الاقتطاع. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم السياق والمقطع والسورة والغرض. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الآية والمقطع وبين المقطع والسورة كما يفصل بين السياق والسبب وبين الوحدة والتعدد. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بخريطة السورة وتعريف المقطع، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم السياق في علاقته بالمقطع، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحداث منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الآية والمقطع والمقطع والسورة حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف السورة من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الغرض والوحدة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى قيد الوظيفة، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: 82)، ويعضده قوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن السياق ليس مجرد الجمل المجاورة، بل بنية الغرض والمقطع والسورة التي توزع الوظائف وتمنع الاقتران. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط السياق ومنع عبادة السياق. كما تمنع أن يُستعمل المقطع لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة خريطة السورة ومنع الاقتران، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر السياق والمقطع والسورة. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الآية والمقطع مع المقطع والسورة فلا يُحتزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الغرض. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في تعريف المقطع، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو عبادة السياق. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة.

ويظهر خطر فرض وحدة مصطنعة حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما إلغاء استقلال الآية فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج حصر المعنى في سبب محلي إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الآية والمقطع، وعلى نموذج ثان يبين السياق والسبب. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل السياق والمقطع داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود السورة، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير عبادة السياق. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر تعريف المقطع وقيد الوظيفة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن السياق ليس مجرد الجمل المجاورة، بل بنية الغرض والمقطع والسورة التي توزع الوظائف وتمنع الاقتطاع. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم السياق والمقطع ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الآية والمقطع والمقطع والسورة. فإذا اجتمعا ذكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع عبادة السياق وإلغاء استقلال الآية عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة خريطة السورة ومنع الاقتطاع مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط السياق والمقطع؟	خريطة السورة
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	تعريف المقطع
الآلية	ما علاقة الآية والمقطع بالمقطع والسورة؟	قيد الوظيفة
الخطر	كيف يُمنع عبادة السياق؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	منع الاقتطاع
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع: التصريف والتكرار والتوزيع بين المواضع

يفتح الباب بالسؤال: ما وظيفة التصريف والتكرار وتوزيع المعنى بين المواضع؟ وتقوم أطروحته على أن لا يكرر القرآن المادة بلا وظيفة، بل يصرفها بحسب المقام ويزيد ويقيد ويقابل ويعيد ترتيبها ليظهر أبعاد المفهوم.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما وظيفة التصريف والتكرار وتوزيع المعنى بين المواضع؟ وتقوم فرضيته على أن لا يكرر القرآن المادة بلا وظيفة، بل يصرفها بحسب المقام ويزيد ويقيد ويقابل ويعيد ترتيبها ليظهر أبعاد المفهوم. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم التصريف والتكرار والتوزيع والزيادة. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين التكرار والتصريف وبين المشترك والزيادة كما يفصل بين القصة والموضع وبين المفهوم والمقام. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردةً، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بمصفوفة التصريف ووظيفة الزيادة، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم التصريف في علاقته بالتكرار، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين التكرار والتصريف والمشارك والزيادة حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف التوزيع من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الزيادة والاختلاف إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى تاريخ المفهوم داخل القرآن، ويختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: 54)، وبعضه قوله: ﴿انْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ﴾ (الأنعام: 46). ولا تستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن لا يكرر القرآن المادة بلا وظيفة، بل يصرفها بحسب المقام ويزيد ويقيد ويقابل ويعيد ترتيبها ليظهر أبعاد المفهوم. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط التصريف ومنع اعتبار التكرار حشواً. كما تمنع أن يستعمل التكرار لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة مصفوفة التصريف وجمع القيود، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر التصريف والتكرار والتوزيع. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع التكرار والتصريف مع المشترك والزيادة فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الزيادة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بآلها في وظيفة الزيادة، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو اعتبار التكرار حشواً. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر دمج الصيغ في نص واحد حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما إلغاء اختلاف المقامات فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيده لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج بناء معنى من موضع واحد إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عادته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين التكرار والتصريف، وعلى نموذج ثان يبين القصة والموضع. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص. في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل التصريف والتكرار داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويُمنع دمج المواضع في نص مصطنع. في التطبيق الثاني تُختبر حدود التوزيع، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً. تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير اعتبار التكرار حشواً. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية. ينتج المختبر وظيفة الزيادة وتاريخ المفهوم داخل القرآن، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن لا يكرر القرآن المادة بلا وظيفة، بل يصرفها بحسب المقام ويزيد ويقلل ويقابل ويعيد ترتيبها ليظهر أبعاد المفهوم. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم التصريف والتكرار ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع. وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين التكرار والتصريف والمشارك والزيادة. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً. أما القاعدة الثالثة فتمنع اعتبار التكرار حشواً وإلغاء اختلاف المقامات عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه. وتجعل القاعدة الرابعة مصفوفة التصريف وجمع القيود مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه. تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصنوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط التصريف والتكرار؟	مصنوفة التصريف
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	وظيفة الزيادة
الآلية	ما علاقة التكرار والتصريف بالمشترك والزيادة؟	تاريخ المفهوم داخل القرآن
الخطر	كيف يُمنع اعتبار التكرار حشواً؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	جمع القيود
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن: التقابل والمقارنة والنفي والإثبات

يفتح الباب بالسؤال: كيف يعمل التقابل والنفي والإثبات والمقارنة في بناء الحدود؟ وتقوم أطروحته على أن يكشف القرآن المعنى كثيراً بضده ومقابله وحدوده، فيبني المفهوم من شبكة ما يثبتته وما ينفيه وما يقارنه به.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يعمل التقابل والنفي والإثبات والمقارنة في بناء الحدود؟ وتقوم فرضيته على أن يكشف القرآن المعنى كثيراً بضده ومقابله وحدوده، فيبني المفهوم من شبكة ما يثبتته وما ينفيه وما يقارنه به. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم التقابل والنفي والإثبات والحد. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الإثبات والنفي وبين الحق والباطل كما يفصل بين العلم والجهل وبين الطيب والخبيث. وهذا الفصل ليس صناعة اصطلاحية مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بخزانة التقابلات وحدود المفاهيم، وأن يبين ما الذي لا يثبتته. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبتها؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم التقابل في علاقته بالنفي، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحداث منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الإثبات والنفي والحق والباطل حين تُنفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الإثبات من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الحد والمقارنة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى قواعد المقارنة، ويختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الحوارية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ (المائدة: 100)، ويعضده قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 9). ولا تستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يكشف القرآن المعنى كثيراً بضده ومقابله وحدوده، فيبني المفهوم من شبكة ما يثبت وما ينفيه وما يقارنه به. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط التقابل ومنع ثنائية مبسطة. كما تمنع أن يستعمل النفي لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة خزانة التقابلات ومنع التسوية، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر التقابل والنفي والإثبات. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الإثبات والنفي مع الحق والباطل فلا يُحتزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الحد. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في حدود المفاهيم، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو ثنائية مبسطة. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر إهمال درجات المفهوم حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما نقل التقابل إلى غير مجاله فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج الخلط بين المقابل والضد إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الإثبات والنفي، وعلى نموذج ثان يبين العلم والجهل. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويحلل التقابل والنفي داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الإثبات، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير ثنائية مبسطة. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر حدود المفاهيم وقواعد المقارنة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يكشف القرآن المعنى كثيراً بضده ومقابله وحدوده، فيبني المفهوم من شبكة ما يثبت وما ينفيه وما يقارنه به. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم التقابل والنفي ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الإثبات والنفي والحق والباطل. فإذا اجتمعا ذكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع ثنائية مبسطة ونقل التقابل إلى غير مجاله عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة خزانة التقابلات ومنع التسوية مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط التقابل والنفي؟	خزانة التقابلات
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	حدود المفاهيم
الآلية	ما علاقة الإثبات والنفي بالحق والباطل؟	قواعد المقارنة
الخطر	كيف يُمنع ثنائية مبسطة؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	منع التسوية
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب التاسع: الإجمال والتفصيل والحذف والتقدير والتقييد

يفتح الباب بالسؤال: كيف يوزع القرآن البيان بين الإجمال والتفصيل والحذف والتقدير والتقييد؟ وتقوم أطروحته على أن يستعمل القرآن درجات من التصريح والإجمال، ويعتمد على البنية والسياق والنظائر في استكمال ما لا يحتاج إلى إعادة لفظية.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يوزع القرآن البيان بين الإجمال والتفصيل والحذف والتقدير والتقييد؟ وتقوم فرضيته على أن يستعمل القرآن درجات من التصريح والإجمال، ويعتمد على البنية والسياق والنظائر في استكمال ما لا يحتاج إلى إعادة لفظية. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم الإجمال والتفصيل والحذف والتقدير. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الإجمال والإبهام وبين الحذف والنقص كما يفصل بين التقدير والزيادة وبين التفصيل والتكرار. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردةً، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بقواعد التقدير وتمييز المحمل، وأن يبين ما الذي لا يشته. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبتها؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم الإجمال في علاقته بالتفصيل، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الإجمال والإيهام والحذف والنقص حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الحذف من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين التقدير والتقييد إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى ربط المفصل، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: 19)، وبعضه قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلَنَاهُ تَفْصِيلاً﴾ (الإسراء: 12). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يستعمل القرآن درجات من التصريح والإجمال، ويعتمد على البنية والسياق والنظائر في استكمال ما لا يحتاج إلى إعادة لفظية. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط الإجمال ومنع تقدير ما لا دليل عليه. كما تمنع أن يستعمل التفصيل لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة قواعد التقدير وضبط الاستثناء، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر الإجمال والتفصيل والحذف. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع الإجمال والإبهام مع الحذف والنقص فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية التقدير. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في تمييز المجل، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو تقدير ما لا دليل عليه. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر اعتبار الحذف نقصاً حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما تضخيم المجل فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج إلغاء البيان اللاحق إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الإجمال والإبهام، وعلى نموذج ثان يبين التقدير والزيادة. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل الإجمال والتفصيل داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الحذف، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير تقدير ما لا دليل عليه. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر تمييز المجلد وربط المفصل، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يستعمل القرآن درجات من التصريح والإجمال، ويعتمد على البنية والسياق والنظائر في استكمال ما لا يحتاج إلى إعادة لفظية. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم الإجمال والتفصيل ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الإجمال والإبهام والحذف والنقص. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا ائترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع تقدير ما لا دليل عليه وتضخيم المجلد عبر الميزان: لا يزداد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة قواعد التقدير وضبط الاستثناء مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط الإجمال والتفصيل؟	قواعد التقدير
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	تمييز المجمل
الآلية	ما علاقة الإجمال والإبهام بالحذف والتقص؟	ربط المفصل
الخطر	كيف يُمنع تقدير ما لا دليل عليه؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	ضبط الاستثناء
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب العاشر: الأمثال والتشبيه والتمثيل والصور البيانية

يفتح الباب بالسؤال: كيف تعمل الأمثال والتشبيهات والصور في البيان من غير أن تُحوّل إلى وصف حرفي أو زخرف بلاغي؟ وتقوم أطروحته على أن التمثيل ينقل علاقةً أو قانوناً أو حالةً إلى صورة مدركة، ويجب استخراج جهة المثل ووظيفته وحدوده قبل التعميم.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تعمل الأمثال والتشبيهات والصور في البيان من غير أن تُحوّل إلى وصف حرفي أو زخرف بلاغي؟ وتقوم فرضيته على أن التمثيل ينقل علاقةً أو قانوناً أو حالةً إلى صورة مدركة، ويجب استخراج جهة المثل ووظيفته وحدوده قبل التعميم. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم المثل والتشبيه والصورة والتمثيل. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الصورة والحقيقة وبين المثل والتعريف كما يفصل بين التمثيل والتاريخ وبين المحسوس والمفهوم. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بجهة المثل وحدود الصورة، وأن يبين ما الذي لا يثبته. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجرر الباب مفهوم المثل في علاقته بالتشبيه، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الصورة والحقيقة والمثل والتعريف حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الصورة من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين التمثيل والعبارة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى القانون المستخرج، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدلٌ قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ (العنكبوت: 43)، ويعضده قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: 54). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن التمثيل ينقل علاقةً أو قانوناً أو حالةً إلى صورة مدركة، ويجب استخراج جهة المثل ووظيفته وحدوده قبل التعميم. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط المثل ومنع حرفنة المثل. كما تمنع أن يُستعمل التشبيه لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة جهة المثل ومصفوفة الأمثال، وتبقى قابلةً للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر المثل والتشبيه والصورة. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الصورة والحقيقة مع المثل والتعريف فلا يُحتزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية التمثيل. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في حدود الصورة، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو حرفنة المثل. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر إطلاق جميع تفاصيل الصورة حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما إلغاء المضمون لصالح البلاغة فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج تأويل رمزي منفلت إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى اقتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الصورة والحقيقة، وعلى نموذج ثان يبين التمثيل والتاريخ. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل المثل والتشبيه داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويُمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الصورة، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير حرفة المثل. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر حدود الصورة والقانون المستخرج، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن التمثيل ينقل علاقةً أو قانوناً أو حالةً إلى صورة مدركة، ويجب استخراج جهة المثل ووظيفته وحدوده قبل التعميم. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم المثل والتشبيه ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الصورة والحقيقة والمثل والتعريف. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع حرفة المثل وإلغاء المضمون لصالح البلاغة عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة جهة المثل ومصفوفة الأمثال مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط المثل والتشبيه؟	جهة المثل
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	حدود الصورة
الآلية	ما علاقة الصورة والحقيقة بالمثل والتعريف؟	القانون المستخرج
الخطر	كيف يُمنع حرفة المثل؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	مصفوفة الأمثال
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الحادي عشر: القصص والحوار والسؤال والجواب

يفتح الباب بالسؤال: كيف ينتج القصص والحوار والسؤال والجواب بياناً يتجاوز الخبر التاريخي؟ وتقوم أطروحته على أن القصة القرآنية تختار من الحدث ما يخدم الهداية وتوزع الحوار والمشهد والعاقبة لبناء سنة ومفهوم وموقف، مع بقاء تاريخية الحدث.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف ينتج القصص والحوار والسؤال والجواب بياناً يتجاوز الخبر التاريخي؟ وتقوم فرضيته على أن القصة القرآنية تختار من الحدث ما يخدم الهداية وتوزع الحوار والمشهد والعاقبة لبناء سنة ومفهوم وموقف، مع بقاء تاريخية الحدث. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم القصص والحوار والسؤال والجواب. ويجب أن تضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الحدث والعبرة وبين الحوار والتقرير كما يفصل بين التاريخ والهداية وبين الشخصية والسنة. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردةً، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بخريطة المشاهد ووظائف الحوار، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم القصص في علاقته بالحوار، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الحدث والعبرة والحوار والتقرير حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف السؤال من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الجواب والعاقبة إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى قواعد العبرة، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف: 111)، وبعضه قوله: ﴿لَنَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقُصَصِ﴾ (يوسف: 3). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن القصة القرآنية تختار من الحدث ما يخدم الهداية وتوزع الحوار والمشهد والعاقبة لبناء سنة ومفهوم وموقف، مع بقاء تاريخية الحدث. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط القصص ومنع ملء الفراغات بالإسرائيليات. كما تمنع أن يُستعمل الحوار لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة خريطة المشاهد وربط المال، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر القصص والحوار والسؤال. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع الحدث والعبرة مع الحوار والتقرير فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الجواب. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في وظائف الحوار، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو ملء الفراغات بالإسرائيليات. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر تحويل القصة إلى رمز كامل حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما إلغاء التاريخ فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج استنباط حكم من تفصيل قصصي إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عادته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الحدث والعبرة، وعلى نموذج ثان يبين التاريخ والهداية. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل القصص والحوار داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويُمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود السؤال، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير ملء الفراغات بالإسرائيليات. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر وظائف الحوار وقواعد العبرة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن القصة القرآنية تختار من الحدث ما يخدم الهداية وتوزع الحوار والمشهد والعاقبة لبناء سنة ومفهوم وموقف، مع بقاء تاريخية الحدث. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم القصص والحوار ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الحدث والعبرة والحوار والتقرير. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع ملء الفراغات بالإسرائيليات وإلغاء التاريخ عبر الميزان: لا يزداد على الدليل ولا ينقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة خريطة المشاهد وربط المآل مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

المخرج	سؤال الفحص	البعد
خريطة المشاهد	كيف يضبط القصص والحوار؟	المفهوم
وظائف الحوار	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	النص
قواعد العبرة	ما علاقة الحدث والعبرة بالحوار والتقرير؟	الآلية
ضابط بياني	كيف يُمنع ملء الفراغات بالإسرائيليات؟	الخطر
ربط المآل	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	الاختبار
إصدار قابل للتصحيح	ما الذي قد يغير النتيجة؟	المراجعة

الباب الثاني عشر: الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرط والجزاء

يفتح الباب بالسؤال: كيف تعمل صيغ الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرط والجزاء في بيان الحكم والسنن؟ وتقوم أطروحته على أن تحدد الصيغة علاقة الفعل بالمخاطب والشرط والنتيجة، ولا تفهم قوتها التشريعية من الصيغة المجردة من السياق والقرائن.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تعمل صيغ الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرط والجزاء في بيان الحكم والسنن؟ وتقوم فرضيته على أن تحدد الصيغة علاقة الفعل بالمخاطب والشرط والنتيجة، ولا تفهم قوتها التشريعية من الصيغة المجردة من السياق والقرائن. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة. يتصل السؤال بمفاهيم الأمر والنهي والوعد والوعيد. ويجب أن تضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الأمر والإلزام وبين النهي والتحريم كما يفصل بين الوعد والسنة وبين الشرط والسبب. وهذا الفصل ليس صناعة اصطلاحية مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بتصنيف الوظائف وشبكة الشروط، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجر الباب مفهوم الأمر في علاقته بالنهي، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والنتيجة بالشبكة. بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الأمر والإلزام والنهي والتحريم حين تُنفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الوعد من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الوعيد والجزاء إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى درجة الإلزام، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الحوارية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: 43)، ويعضده قوله: ﴿إِنْ تَنَصَّرُوا لِلَّهِ يُنْصِرْكُمْ﴾ (محمد: 7). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن تحدد الصيغة علاقة الفعل بالمخاطب والشرط والنتيجة، ولا تفهم قوتها التشريعية من الصيغة المجردة من السياق والقارئ. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط الأمر ومنع تسوية جميع الأوامر. كما تمنع أن يُستعمل النهي لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة تصنيف الوظائف وربط الحكم بالمال، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر الأمر والنهي والوعد. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الأمر والإلزام مع النهي والتحريم فلا يُحتزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفه لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الوعيد. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في شبكة الشروط، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو تسوية جميع الأوامر. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر حرفة الوعيد حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما إلغاء الشرط فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج فصل الجزاء عن العمل إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الأمر والإلزام، وعلى نموذج ثان يبين الوعد والسنة. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل الأمر والنهي داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الوعد، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير تسوية جميع الأوامر. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر شبكة الشروط ودرجة الإلزام، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن تحدد الصيغة علاقة الفعل بالمخاطب والشرط والنتيجة، ولا تفهم قوتها التشريعية من الصيغة المجردة من السياق والقرائن. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم الأمر والنهي ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الأمر والإلزام والنهي والتحریم. فإذا اجتمعا ذكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع تسوية جميع الأوامر وإلغاء الشرط عبر الميزان: لا يزداد على الدليل ولا ينقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة تصنيف الوظائف وربط الحكم بالمآل مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط الأمر والنهي؟	تصنيف الوظائف
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	شبكة الشروط
الآلية	ما علاقة الأمر والإلزام بالنهي والتحریم؟	درجة الإلزام
الخطر	كيف يُمنع تسوية جميع الأوامر؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	ربط الحكم بالمآل
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث عشر: المحكم والمتشابه بوصفهما نظاماً بيانياً

يفتح الباب بالسؤال: كيف يعمل المحكم والمتشابه داخل نظام البيان من غير إلغاء المتشابه أو تثبيت تصنيف جامد؟ وتقوم أطروحته على أن المحكم مرجع يضبط الاحتمال، والمتشابه مجال يحتاج إلى رده إلى المحكم والسياق والشبكة، وقد تختلف جهة الأحكام والتشابه بحسب السؤال.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يعمل المحكم والمتشابه داخل نظام البيان من غير إلغاء المتشابه أو تثبيت تصنيف جامد؟ وتقوم فرضيته على أن المحكم مرجع يضبط الاحتمال، والمتشابه مجال يحتاج إلى رده إلى المحكم والسياق والشبكة، وقد تختلف جهة الأحكام والتشابه بحسب السؤال. ولا يقبل هذا الاقتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم المحكم والمتشابه والرد والاحتمال. ويجب أن تضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الأحكام والتشابه وبين المحكم والمتشابه كما يفصل بين الوضوح والاحتمال وبين الأصل والفرع. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردةً، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بسلم الاحتمال وشبكة المحكمات، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يجر الباب مفهوم المحكم في علاقته بالمتشابه، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الإحكام والتشابه والمحكم والمتشابه حين تنفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الرد من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الاحتمال والمرجع إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى قواعد الرد، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7)، ويعضده قوله: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾ (هود: 1). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن المحكم مرجع يضبط الاحتمال، والمتشابه مجال يحتاج إلى رده إلى المحكم والسياق والشبكة، وقد تختلف جهة الإحكام والتشابه بحسب السؤال. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط المحكم ومنع تصنيف أبدي جامد. كما تمنع أن يُستعمل المتشابه لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة سلم الاحتمال ودرجات التفسير، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر المحكم والمتشابه والرد. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الإحكام والتشابه مع المحكم والمتشابه فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الاحتمال. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في شبكة المحكمات، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو تصنيف أبدي جامد. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر جعل المتشابه بلا معنى حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما اختيار المحكم مذهبياً فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبتته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج رد النص بدل رده إلى المحكم إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبتته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الإحكام والتشابه، وعلى نموذج ثان يبين الوضوح والاحتمال. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص. في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل المحكم والمتشابه داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع. في التطبيق الثاني تُختبر حدود الرد، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة. تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير تصنيف أبدي جامد. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية. ينتج المختبر شبكة المحكمات وقواعد الرد، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن المحكم مرجع يضبط الاحتمال، والمتشابه مجال يحتاج إلى رده إلى المحكم والسياق والشبكة، وقد تختلف جهة الإحكام والتشابه بحسب السؤال. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم المحكم والمتشابه ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع. وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الإحكام والتشابه والمحكم والمتشابه. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا اختلفا بقي حكم كل واحد مستقلاً. أما القاعدة الثالثة فتمنع تصنيف أبدي جامد واختيار المحكم مذهبياً عبر الميزان: لا يزداد على الدليل ولا ينقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه. وتجعل القاعدة الرابعة سلم الاحتمال ودرجات التفسير مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه. تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط المحكم والمتشابه؟	سلم الاحتمال
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	شبكة المحكمات
الآلية	ما علاقة الإحكام والتشابه بالمحكم والمتشابه؟	قواعد الرد
الخطر	كيف يُمنع تصنيف أبدي جامد؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	درجات التفسير
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الرابع عشر: المفهوم والشبكة والعلاقات البيانية

يفتح الباب بالسؤال: كيف ينتقل البيان من الاستعمالات الجزئية إلى المفهوم والشبكة؟ وتقوم أطروحته على أن يتكون المفهوم من عقدة استعمالات وعلاقات وتقاطعات ونتائج، وتصبح الشبكة أداة لإظهار النظام لا لجمع الآيات تعسفاً.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف ينتقل البيان من الاستعمالات الجزئية إلى المفهوم والشبكة؟ وتقوم فرضيته على أن يتكون المفهوم من عقدة استعمالات وعلاقات وتقاطعات ونتائج، وتصبح الشبكة أداة لإظهار النظام لا لجمع الآيات تعسفاً. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُعتبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم المفهوم والشبكة والعقدة والعلاقة. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين اللفظ والمفهوم وبين المفهوم والشبكة كما يفصل بين العلاقة والتجاور وبين النظام والجمع. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بتعريف العقدة وأنواع العلاقات، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم المفهوم في علاقته بالشبكة، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين اللفظ والمفهوم والشبكة حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف العقدة من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين العلاقة والنظام إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى حدود الشبكة، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: 12)، ويعضده قوله: ﴿تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: 89). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يتكون المفهوم من عقدة استعمالات وعلاقات وتقابلات ونتائج، وتصبح الشبكة أداة لإظهار النظام لا لجمع الآيات تعسفاً. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط المفهوم ومنع شبكة تربط كل شيء. كما تمنع أن يستعمل الشبكة لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة تعريف العقدة واختبار الاستقلال، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر المفهوم والشبكة والعقدة. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع اللفظ والمفهوم مع المفهوم والشبكة فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفه لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية العلاقة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في أنواع العلاقات، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو شبكة تربط كل شيء. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر استيراد المفهوم حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تختبر هذه الأدوات بالنص. أما إلغاء مواضع الاستثناء فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج تقديس الخريطة إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة. لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين اللفظ والمفهوم، وعلى نموذج ثان يبين العلاقة والتجاور. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل المفهوم والشبكة داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود العقدة، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير شبكة تربط كل شيء. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر أنواع العلاقات وحدود الشبكة، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يتكون المفهوم من عقدة استعمالات وعلاقات وتقابلات ونتائج، وتصبح الشبكة أداةً لإظهار النظام لا لجمع الآيات تعسفاً. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم المفهوم والشبكة ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين اللفظ والمفهوم والمفهوم والشبكة. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افرقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتُمنع شبكة تربط كل شيء، وإلغاء مواضع الاستثناء عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة تعريف العقدة واختبار الاستقلال مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط المفهوم والشبكة؟	تعريف العقدة
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	أنواع العلاقات
الآلية	ما علاقة اللفظ والمفهوم بالمفهوم	حدود الشبكة

البعد	سؤال الفحص	المخرج
	والشبكة؟	
الخطر	كيف يُمنع شبكة تربط كل شيء؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	اختبار الاستقلال
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس عشر: البيان والميزان والقسط ومنع الطغيان

يفتح الباب بالسؤال: ما علاقة البيان بالميزان والقسط ومنع الطغيان في سورة الرحمن؟ وتقوم أطروحته على أن يبلغ البيان تمامه حين يُوزن، لأن إمكان اللغة لا يساوي صحة الدلالة، والميزان يمنع التوسع والنقص ويقيم الوزن بالقسط.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما علاقة البيان بالميزان والقسط ومنع الطغيان في سورة الرحمن؟ وتقوم فرضيته على أن يبلغ البيان تمامه حين يُوزن، لأن إمكان اللغة لا يساوي صحة الدلالة، والميزان يمنع التوسع والنقص ويقيم الوزن بالقسط. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم البيان والميزان والقسط والطغيان. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين البيان والميزان وبين الإمكان والترجيح كما يفصل بين التفسير والطغيان وبين القسط والهوى. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بميزان الدلالة وقواعد منع الطغيان، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم البيان في علاقته بالميزان، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدة منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين البيان والميزان والإمكان والترجيح حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف القسط من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الطغيان والإخسار إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى درجات الحكم، ويختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7-9)، ويعضده قوله: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن يبلغ البيان تمامه حين يُوزن، لأن إمكان اللغة لا يساوي صحة الدلالة، والميزان يمنع التوسع والنقص ويقيم الوزن بالقسط. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تحول دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط البيان ومنع التوسع الدلالي. كما تمنع أن يُستعمل الميزان لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تحليل.

تنتج هذه الطبقة ميزان الدلالة والقسط التفسيري، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر البيان والميزان والقسط. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع البيان والميزان مع الإمكان والترجيح فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الطغيان. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في قواعد منع الطغيان، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو التوسع الدلالي. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة.

ويظهر خطر الإخسار بحذف القيود حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما الانتقال المذهبي فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج تسوية الراجح بالقطعي إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى اقتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين البيان والميزان، وعلى نموذج ثان يبين التفسير والطغيان. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويحلل البيان والميزان داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود القسط، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير التوسع الدلالي. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر قواعد منع الطغيان ودرجات الحكم، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن يبلغ البيان تمامه حين يُوزن، لأن إمكان اللغة لا يساوي صحة الدلالة، والميزان يمنع التوسع والنقص ويقيم الوزن بالقسط. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم البيان والميزان ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين البيان والميزان والإمكان والترجيح. فإذا اجتمعا ذكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتُمنع التوسع الدلالي والانتقاء المذهبي عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة ميزان الدلالة والقسط التفسيري مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط البيان والميزان؟	ميزان الدلالة
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	قواعد منع الطغيان
الآلية	ما علاقة البيان والميزان بالإمكان والترجيح؟	درجات الحكم
الخطر	كيف يُمنع التوسع الدلالي؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	القسط التفسيري
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السادس عشر: البيان والمقاصد والسنن والمآل

يفتح الباب بالسؤال: كيف نتصل آليات البيان بالمقاصد والسنن والمآل من غير أن تذوب الدلالة فيها؟ وتقوم أطروحته على أن تظهر المقاصد والسنن والمآلات من شبكة البيان بعد ثبوت الدلالة، ثم تعود لضبط التعميم والتنزيل لا لإلغاء النص أو اختراع معنى.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف نتصل آليات البيان بالمقاصد والسنن والمآل من غير أن تذوب الدلالة فيها؟ وتقوم فرضيته على أن تظهر المقاصد والسنن والمآلات من شبكة البيان بعد ثبوت الدلالة، ثم تعود لضبط التعميم والتنزيل لا لإلغاء النص أو اختراع معنى. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة. يتصل السؤال بمفاهيم المقصد والسنة والمآل والعبرة. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الدلالة والمقصد وبين السنة والاحتمية كما يفصل بين المآل والهوى وبين التفسير والتنزيل. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بشبكة المقاصد وسنن مقيدة، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم المقصد في علاقته بالسنة، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحداث منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الدلالة والمقصد والسنة والحمية حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف المآل من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويُقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين العبرة والتنزيل إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط.

ينتهي التحرير المفهومي إلى اختبار المآل، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ (آل عمران: 137)، وبعضه قوله: ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر: 18). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن تظهر المقاصد والسنن والمآلات من شبكة البيان بعد ثبوت الدلالة، ثم تعود لضبط التعميم والتنزيل لا لإلغاء النص أو اختراع معنى. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط المقصد ومنع المقصد المصحح للنص. كما تمنع أن يُستعمل السنة لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

نتج هذه الطبقة شبكة المقاصد وفصل التفسير عن التطبيق، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر المقصد والسنة والمآل. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته. إذا اجتمع الدلالة والمقصد مع السنة والحتمية فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفة لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية العبرة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في سنن مقيدة، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو المقصد المصحح للنص. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر سنن مطلقة بلا شروط حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما مآل متوهم فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج تطبيق مباشر إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة. لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الدلالة والمقصد، وعلى نموذج ثان يبين المآل والهوى. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل المقصد والسنة داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود المآل، ويُسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلةً.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير المقصد المصحح للنص. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر سنن مقيدة واختبار المآل، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن تظهر المقاصد والسنن والمآلات من شبكة البيان بعد ثبوت الدلالة، ثم تعود لضبط التعميم والتنزيل لا لإلغاء النص أو اختراع معنى. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم المقصد والسنة ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الدلالة والمقصد والسنة والحتمية. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا اختلفا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع المقصد المصحح للنص ومآل متوهم عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة شبكة المقاصد وفصل التفسير عن التطبيق مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكّتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط المقصد والسنة؟	شبكة المقاصد
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	سنن مقيدة
الآلية	ما علاقة الدلالة والمقصد بالسنة	اختبار المآل

البعد	سؤال الفحص	المخرج
	والحتمية؟	
الخطر	كيف يُمنع المقصد المصحح للنص؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	فصل التفسير عن التطبيق
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع عشر: خوارزمية تحليل البيان القرآني ومصفوفته

يفتح الباب بالسؤال: ما الخوارزمية التي تحول نظرية البيان إلى تحليل قابل للتكرار والمراجعة؟ وتقوم أطروحته على أن تبدأ الخوارزمية بتحديد الدعوى والوحدة ثم تجمع المواضع وتفكك آليات البيان وتبني الشبكة وتزن الفرضيات وتنتهي بإصدار مغل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الخوارزمية التي تحول نظرية البيان إلى تحليل قابل للتكرار والمراجعة؟ وتقوم فرضيته على أن تبدأ الخوارزمية بتحديد الدعوى والوحدة ثم تجمع المواضع وتفكك آليات البيان وتبني الشبكة وتزن الفرضيات وتنتهي بإصدار مغل. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يُختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم الخوارزمية والمصفوفة والفرضية والوزن. ويجب أن تُضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين الملاحظة والحكم وبين الجمع والترجيح كما يفصل بين الآلة والباحث وبين النتيجة والإصدار. وهذا الفصل ليس صناعة اصطلاحية مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب ببروتوكول التحليل وبطاقة البيان، وأن يبين ما الذي لا يشته. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظرية قابلة للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبتها؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم الخوارزمية في علاقته بالمصفوفة، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحدات منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين الملاحظة والحكم والجمع والترجيح حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف الفرضية من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين الوزن والإصدار إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى سجل القرار، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6)، ويعضده قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن تبدأ الخوارزمية بتحديد الدعوى والوحدة ثم تجمع المواضع وتفكك آليات البيان وتبني الشبكة وتزن الفرضيات وتنتهي بإصدار مغل. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلةً للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط الخوارزمية ومنع قفز المراحل. كما تمنع أن يُستعمل المصنوفة لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مالية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة بروتوكول التحليل ومراجعة مستقلة، وتبقى قابلةً للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر الخوارزمية والمصفوفة والفرضية. ويجب أن يُلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع الملاحظة والحكم مع الجمع والترجيح فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية الوزن. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في بطاقة البيان، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو قفز المراحل. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة.

ويظهر خطر ملء شكلي للحقول حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص.

أما رقم نهائي مضلل فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة.

ويحتاج إخفاء الاعتراض إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى افتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة.

لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين الملاحظة والحكم، وعلى نموذج ثان يبين الآلة والباحث. ويُختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص.

في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل الخوارزمية والمصفوفة داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع.

في التطبيق الثاني تُختبر حدود الفرضية، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذُكرت درجة تلك الفرضية منفصلة.

تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير قفز المراحل. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية.

ينتج المختبر بطاقة البيان وسجل القرار، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن تبدأ الخوارزمية بتحديد الدعوى والوحدة ثم تجمع المواضع وتفكك آليات البيان وتبني الشبكة وتزن الفرضيات وتنتهي بإصدار معل. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم الخوارزمية والمصفوفة ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع.

وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين الملاحظة والحكم والجمع والترجيح. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا ائقرا بقي حكم كل واحد مستقلاً.

أما القاعدة الثالثة فتمنع قفز المراحل ورقم نهائي مضلل عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه.

وتجعل القاعدة الرابعة بروتوكول التحليل ومراجعة مستقلة مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه.

تدخل القواعد كلها في المصفوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط الخوارزمية والمصفوفة؟	بروتوكول التحليل
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	بطاقة البيان
الآلية	ما علاقة الملاحظة والحكم بالجمع والترجيح؟	سجل القرار
الخطر	كيف يُمنع قفز المراحل؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	مراجعة مستقلة
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في البيان القرآني

يفتح الباب بالسؤال: ما الصيغة الجامعة لنظرية البيان القرآني وما ميثاق الباحث فيها؟ وتقوم أطروحته على أن النظرية علم مفتوح يرد جميع الآليات إلى القرآن والميزان ويلزم الباحث بإظهار حدود قراءته وفتحها للاعتراض والتصحيح.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الصيغة الجامعة لنظرية البيان القرآني وما ميثاق الباحث فيها؟ وتقوم فرضيته على أن النظرية علم مفتوح يرد جميع الآليات إلى القرآن والميزان ويلزم الباحث بإظهار حدود قراءته وفتحها للاعتراض والتصحيح. ولا يقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع اسم المشروع، بل يختبر في نصوص متعددة وفي مواضع تختلف فيها الصياغة والسياق والوظيفة.

يتصل السؤال بمفاهيم النظرية والميثاق والتواضع والمراجعة. ويجب أن تضبط هذه المفاهيم قبل استعمالها حتى لا ينتقل اللفظ نفسه بين معانٍ مختلفة من غير تصريح أو يصبح المصطلح أوسع من المادة التي يفسرها.

يفصل الباب بين النظرية والمذهب وبين الثقة والعصمة كما يفصل بين الخاتمة والإغلاق وبين العلم والهوى. وهذا الفصل ليس صناعةً اصطلاحيةً مجردة، بل يمنع انتقال النتيجة من طبقة إلى أخرى بلا دليل.

ينبغي أن يخرج الباب بتعريف جامع وميثاق الباحث، وأن يبين ما الذي لا يثبت. فإذا لم ينتج معياراً يمكن تطبيقه على آية جديدة بقي وصفاً عاماً للبيان لا نظريةً قابلةً للتشغيل.

تُعاد صياغة السؤال دائماً في صورة دعوى قابلة للاختبار: ما الظاهرة النصية؟ وما المواضع التي تثبت؟ وما البدائل التي قد تفسرها؟ وما مقدار الثقة في النتيجة؟ وبذلك يُمنع أن يبدأ الباحث من المصطلح وينتهي إلى إثباته في كل موضع.

التحرير المفهومي

يحرر الباب مفهوم النظرية في علاقته بالميثاق، ويمنع أن يفهم أحدهما بمعزل عن بقية بنية البيان. فالقرآن لا يبيّن دلالاته بوحداث منفصلة، وإنما يربط الصيغة بالسياق والسياق بالشبكة والشبكة بالمقصد والمآل.

يظهر الفرق بين النظرية والمذهب والثقة والعصمة حين تتفق المادة اللفظية وتختلف الوظيفة، أو حين تختلف الصياغة ويبقى أصل المفهوم واحداً. ومن ثم يكون ضبط الوظيفة جزءاً من تعريف الظاهرة لا نتيجة متأخرة.

لا يُستمد تعريف التواضع من كتاب بلاغة أو معجم ثم يُسقط على القرآن، بل يبدأ من الاستعمالات القرآنية ويقارن بعد ذلك باللسان العربي والتراث. ويُحفظ للتاريخ اللغوي دوره من غير أن يتحول إلى حاكم على النظام القرآني.

تحتاج العلاقة بين المراجعة والإصلاح إلى حد مانع؛ فقد يكون أحدهما أعم أو أخص أو شرطاً أو نتيجة أو قرينة. ويسجل نوع العلاقة صراحةً حتى لا تصبح الشبكة مجرد خطوط ترابط. ينتهي التحرير المفهومي إلى حدود النظرية، ويُختبر التعريف على حالة موافقة وحالة مخالفة وحالة حدية. فإذا لم يميز بينها عدل قبل إدخاله في الخوارزمية.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ (طه: 114)، ويعضده قوله: ﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: 76). ولا تُستعمل الآيتان شعاراً، بل تُستخرج منهما وظيفة محددة في بناء النظرية ثم ترد إلى سياقهما وشبكة النظائر.

تكشف الآيات الحاكمة أن النظرية علم مفتوح يرد جميع الآليات إلى القرآن والميزان ويلزم الباحث بإظهار حدود قراءته وفتحها للاعتراض والتصحيح. ويجب أن يظل الاستنتاج في قدر ما تسمح به النصوص. فلا تُحوّل دلالة تأسيسية إلى تفاصيل تقنية لم ينص عليها القرآن إلا بوصف تلك التفاصيل أدوات بشرية خادمة قابلة للمراجعة.

تعمل الحاكمة القرآنية هنا على ضبط النظرية ومنع تقديس النظرية. كما تمنع أن يُستعمل الميثاق لتجاوز المحكمات أو لتبرير قراءة جاءت من خارج شبكة النص.

يُجمع إلى الآيات الحاكمة ما يعضدها أو يقيدها من النظائر والمقابلات، ويسجل موضع كل آية في الشبكة: حاكمة أو مؤسسة أو وزارة أو خادمة أو مقابلة أو مآلية. ولا تُمنح المرتبة من غير تعليل.

تنتج هذه الطبقة تعريف جامع وبرنامج التطوير، وتبقى قابلة للمراجعة إذا ظهرت آيات أو علاقات لم تدخل المدونة الأولى.

آليات البيان في هذا الباب

تعمل آلية البيان في هذا الباب عبر النظرية والميثاق والتواضع. ويجب أن يلاحظ أثر كل آلية قبل تفسيره، فيقال أولاً ما الذي تغير في اللفظ أو الترتيب أو السياق ثم يُبحث في سبب التغير ووظيفته.

إذا اجتمع النظرية والمذهب مع الثقة والعصمة فلا يُختزل أحدهما في الآخر؛ فقد يؤدي البناء النصي وظيفته لا تظهر من المفردة وحدها، وقد تقيد الشبكة معنىً تسمح به الجملة في العزلة. ينبغي أن تُسجل القرائن المؤيدة والنافية لفرضية المراجعة. فإذا أمكن تفسير الظاهرة بوظيفة أبسط وجب اختبارها قبل بناء قاعدة واسعة، لأن منطق البيان يمنع التضخم في الاستنباط مثلما يمنع الإخسار.

تُربط الآلية بمآلها في ميثاق الباحث، ولا يكفي اكتشاف الأسلوب أو الظاهرة البلاغية. فالغاية أن يُعرف ما الذي أضافته الآلية إلى حد المعنى أو علاقته أو درجته أو وظيفته. تُعاد الآلية نفسها على مواضع متعددة من القرآن لتحديد هل هي نمط مستقر أو وظيفة محلية. وهذا الاختبار المقارن شرط قبل صياغة قاعدة عامة في نظرية البيان.

مواطن الخلل والمغالطات

أول مخاطر الباب هو تقدّيس النظرية. وينشأ حين يُعزل أحد عناصر البيان ويُجعل مفتاحاً كلياً، مع أن النظام القرآني يوزع الدلالة بين مستويات متعددة. ويظهر خطر إقصاء التراث حين تتحول الأداة النافعة إلى سلطة مستقلة؛ فيُعاد تشكيل النص ليوافق المعجم أو البلاغة أو الشبكة أو المقصد بدلاً من أن تُختبر هذه الأدوات بالنص. أما الانتساب الشكلي فيؤدي إلى طغيان تفسيري؛ إذ يزيد الباحث على ما يثبته البيان أو يلغي قيداً لا يوافق نظريته. ويعالج الميزان ذلك بإظهار مقدار الدليل ودرجة النتيجة. ويحتاج إخفاء النقص إلى مراجعة مستقلة لأن الباحث قد لا يرى اقتراضه حين يكون جزءاً من مدرسته أو عاداته اللغوية. ولهذا يجب تسجيل الفرضية البديلة والقول المخالف بأقوى صورة. لا تُذكر المغالطات للتخويف من التفسير، بل لتصميم ضوابط تشغيلية تمنعها: حقل للمصدر وحقل للقرينة النافية وحقل لدرجة الثقة وحقل لما لا يثبته الحكم.

المختبرات التطبيقية

يُختبر الباب على نموذج أول يبين النظرية والمذهب، وعلى نموذج ثان يبين الخاتمة والإغلاق. ويختار النموذجان من مجالين مختلفين حتى لا تكون القاعدة نتيجة نوع واحد من النصوص. في التطبيق الأول تُجمع الآيات ذات الصلة ويُحلل النظرية والميثاق داخل كل موضع، ثم تُقارن الزيادة والحذف والتقديم والمقابلة. ويمنع دمج المواضع في نص مصطنع. في التطبيق الثاني تُختبر حدود التواضع، ويسأل هل النتيجة ناتجة من النص أم من اصطلاح لاحق. فإذا احتاجت إلى فرضية تاريخية أو لغوية ذكرت درجة تلك الفرضية منفصلة. تُقارن النتيجة ببديل يفسر المادة من غير تقديس النظرية. وإذا بقي البديل قوياً خُفضت درجة الحكم أو قُيدت النتيجة، ولا يُخفى الخلاف لأجل اكتمال النظرية. ينتج المختبر ميثاق الباحث وحدود النظرية، وتُحفظ البيانات التي أدت إليهما حتى يمكن للباحث اللاحق إعادة تشغيل التحليل.

القواعد والنتائج

تُستخرج قاعدة أولى مفادها أن النظرية علم مفتوح يرد جميع الآيات إلى القرآن والميزان ويلزم الباحث بإظهار حدود قراءته وفتحها للاعتراض والتصحيح. وتعمل هذه القاعدة مع مفاهيم النظرية والميثاق ولا تُستعمل وحدها لفرض معنى على كل موضع. وتقرر قاعدة ثانية الفصل بين النظرية والمذهب والثقة والعصمة. فإذا اجتمعا ذكرت علاقة الاجتماع، وإذا اقتصرت بقي حكم كل واحد مستقلاً. أما القاعدة الثالثة فتمنع تقديس النظرية والانتساب الشكلي عبر الميزان: لا يُزاد على الدليل ولا يُنقص منه، ويُعلن ما هو قطعي وما هو راجح وما هو محتمل وما هو متوقف فيه. وتجعل القاعدة الرابعة تعريف جامع وبرنامج التطوير مخرجين لازمين للباب، فلا يكتمل التحليل من غير تعريف قابل للتطبيق ومن غير حد يبين موضع توقفه. تدخل القواعد كلها في المصنوفة النهائية للكتاب، ولا تصبح أي قاعدة منها حاكمةً منفردةً على القرآن؛ فالحاكم هو النص ونظامه، والقواعد أدوات تصف ما يظهر منه وتبقى قابلةً للتصحيح.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
المفهوم	كيف يضبط النظرية والميثاق؟	تعريف جامع
النص	ما الآيات والمواضع الحاكمة؟	ميثاق الباحث
الآلية	ما علاقة النظرية والمذهب بالثقة والعصمة؟	حدود النظرية
الخطر	كيف يُمنع تقديس النظرية؟	ضابط بياني
الاختبار	هل تعمل القاعدة في مواضع مختلفة؟	برنامج التطوير
المراجعة	ما الذي قد يغير النتيجة؟	إصدار قابل للتصحيح

القسم التركيبي الأول: أنواع البيان القرآني

النوع	التعريف التشغيلي
البيان التسميقي	يضع الاسم أو الوصف الذي يحدد موضوعاً أو فئة أو علاقة في النظام القرآني.
البيان التعريفي	يحدد المفهوم بصفاته وعلاقاته وحدوده لا بصيغة الحد المنطقي وحدها.
البيان التقييدي	يقيد عموماً أو إطلاقاً بسياق أو صفة أو شرط أو استثناء.
البيان التفصيلي	يفصل ما ورد مجملًا في موضع آخر أو داخل البنية نفسها.
البيان التصريفي	يعيد المفهوم أو القصة أو المثل في مقامات متعددة لكشف أبعاد مختلفة.
البيان التقابلي	يكشف المعنى بالمقارنة والنفي والإثبات وإظهار الفارق.
البيان التمثيلي	يضرب مثلاً أو صورةً لنقل علاقة أو سنة إلى الإدراك.
البيان القصصي	يبني المعنى من الحدث والمشهد والحوار والعاقبة.
البيان الحوارية	يكشف الموقف بالسؤال والجواب والاعتراض والتصحيح.
البيان الحجائي	يرتب البرهان والنقض والمقارنة لإقامة الحجة.
البيان التشريعي	يحدد الحكم والشرط والاستثناء والمناطق والجزاء.
البيان السني	يكشف انتظاماً في أفعال الأفراد والجماعات والمآلات.
البيان المقصدي	يكشف الغاية التي تنتظم مجموعة من الأحكام أو القصص أو السنن.
البيان المآلي	يربط القول أو العمل بعاقبته ليكشف قيمة المسار واتجاهه.

النوع	التعريف التشغيلي
البيان التنزيهي	ينفي عن الله أو الوحي أو المقام ما لا يليق ويضبط المتشابه بالحكم.
البيان التربوي	ينقل الإنسان من العلم إلى التذكر والتزكية والعمل عبر الخطاب المتدرج.
البيان الكوني	يصف آيات الخلق بما يخدم الاعتبار والعلم بالرب والسنن من غير تحويل القرآن إلى كتاب تخصص تجريبي.
البيان الحضاري	يربط القسط والعمران والاستخلاف والإصلاح بعلاقات المجتمع والتاريخ.

البيان التسمي

يضع الاسم أو الوصف الذي يحدد موضوعاً أو فئة أو علاقة في النظام القرآني. يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أدواته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التعريفي

يحدد المفهوم بصفاته وعلاقاته وحدوده لا بصيغة الحد المنطقي وحدها. يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أدواته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التقيدى

يقيد عموماً أو إطلاقاً بسياق أو صفة أو شرط أو استثناء.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التفصيلي

يفصل ما ورد مجزئاً في موضع آخر أو داخل البنية نفسها.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التصريفي

يعيد المفهوم أو القصة أو المثل في مقامات متعددة لكشف أبعاد مختلفة.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التقابلي

يكشف المعنى بالمقارنة والنفي والإثبات وإظهار الفارق.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التمثيلي

يضرِب مثلاً أو صورةً لنقل علاقة أو سنة إلى الإدراك.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان القصصي

يبني المعنى من الحدث والمشهد والحوار والعاقبة.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان الحوارى

يكشف الموقف بالسؤال والجواب والاعتراض والتصحيح.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان المجاجي

يرتب البرهان والنقض والمقارنة لإقامة الحجّة.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التشريعي

يحدد الحكم والشرط والاستثناء والمناطق والجزاء.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان السنني

يكشف انتظاماً في أفعال الأفراد والجماعات والمآلات.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان المقصدي

يكشف الغاية التي تنتظم مجموعةً من الأحكام أو القصص أو السنن.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان المآلي

يربط القول أو العمل بعاقبته ليكشف قيمة المسار واتجاهه.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التنزيهي

ينفي عن الله أو الوحي أو المقام ما لا يليق ويضبط المتشابه بالمحكم.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان التربوي

ينقل الإنسان من العلم إلى التذكر والتزكية والعمل عبر الخطاب المدرج.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان الكوني

يصف آيات الخلق بما يخدم الاعتبار والعلم بالرب والسنن من غير تحويل القرآن إلى كتاب تخصص تجريبي.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

البيان الحضاري

يربط القسط والعمران والاستخلاف والإصلاح بعلاقات المجتمع والتاريخ.

يُثبت هذا النوع من خلال مواضع متعددة أو من خلال بنية واضحة في موضع واحد، ويُذكر ما إذا كان وصفاً حاكماً أو وظيفةً فرعيةً. ولا يعني وجود النوع أن الآية لا تؤدي وظائف أخرى معه.

تُسجل في المصنوفة أداته النصية وسياقه والمفهوم الذي يخدمه والمآل الذي ينتجه، حتى لا يتحول التصنيف إلى قائمة أسماء غير متصلة بالتحليل.

القسم التركيبي الثاني: أربعون قاعدة في نظرية البيان القرآني

م	القاعدة
1	البيان القرآني أوسع من البلاغة وأخص من كل شرح بشري.
2	تعليم البيان مرتبط بتعليم القرآن وخلق الإنسان في أصل النظرية.
3	القرآن يبين معناه بنظامه ولا يغني ذلك عن بيان الرسول الثابت.
4	اللسان العربي مادة البيان وليس حاكماً مستقلاً على نظام القرآن.
5	الجزر لا يساوي معنى جميع مشتقاته.
6	الصيغة تضيف إلى الجذر وظيفة وزماناً ونسبة واتجاهاً.
7	التركيب ينتج معنى لا يستعاد من المفردات منفردةً.
8	التقديم والتأخير قرينة تحتاج إلى سياق ولا تُفسر آلياً.
9	الحذف لا يبيح تقديراً بلا قرينة.
10	الإجمال لا يساوي الإبهام ولا النقص.
11	التفصيل قد يتوزع بين مواضع متعددة.
12	السياق يحدد الوظيفة ولا يحبس الآية عن شبكتها القرآنية.
13	المقطع وحدة تحليل بين الآية والسورة إذا ثبتت حدوده.
14	الوحدة السُّورية تُستخرج ولا تُفترض.
15	التصريف القرآني اختلاف وظيفي لا تكرار بلا معنى.

٢	القاعدة
16	اختلاف الصياغة لا يعني اختلاف أصل الواقعة أو المفهوم دائماً.
17	التقابل من أهم أدوات تحديد الحدود.
18	النفي يبين ما ليس من المفهوم مثلما يبين الإثبات ما هو منه.
19	المثل يفسر العلاقة ولا يلزم أن تنطبق جميع تفاصيل صورته.
20	القصة بيان هداية مع بقاء تاريخية الحدث.
21	الحوار يكشف بنية السؤال والاعتراض والجواب ولا يُختزل في الجمل المنقولة.
22	الأمر لا يساوي الإلزام دائماً من غير قرائن المجال والسياق.
23	النهي لا يساوي التحريم في كل مقام من غير فحص الوظيفة.
24	الوعد والوعيد جزء من بيان المآل ولا يُفصلان عن الشرط والعمل.
25	الشرط والجزاء يبينان علاقات سننية تحتاج إلى حدودها.
26	الحكم مرجع للمتشابه ولا يلغي إمكان التدبر فيه.
27	المتشابه صفة علاقة وسؤال وقد تختلف جهته بحسب المجال.
28	المفهوم القرآني شبكة استعمالات وعلاقات لا حد قاموسي مفرد.
29	الشبكة يجب أن تفسر الروابط ولا تجمع الآيات بالمجاورة

م	القاعدة
	اللفظية.
30	الآية الحاكمة تضبط الشبكة ولا تختار لأنها الأشهر.
31	الآيات الوازرة والخادمة لا تُساوى بالحاكمة في الوظيفة.
32	البيان يحتاج إلى ميزان يمنع الطغيان والإخسار في الدلالة.
33	الراجح لا يُصاغ بصيغة القطع.
34	المقصد يُستخرج بعد ثبوت الدلالة ولا يصح قراءةً ضعيفة.
35	السنة القرآنية انتظام مقيد بالشروط وليست حتميةً ميكانيكية.
36	المآل يضبط التطبيق ولا يلغي النص.
37	التفسير يختلف عن الاستنباط والتطبيق.
38	كل فرضية بيانية تحتاج إلى بديل واختبار نافي.
39	الأداة الحاسوبية تقترح روابط ولا تشهد على مراد الله.
40	النظرية نفسها تبقى تحت المراجعة ولا تكتسب عصمةً من اسم البيان.

القاعدة 1: البيان القرآني أوسع من البلاغة وأخص من كل شرح بشري. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 2: تعليم البيان مرتبط بتعليم القرآن وخلق الإنسان في أصل النظرية. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 3: القرآن يبين معناه بنظامه ولا يغني ذلك عن بيان الرسول الثابت. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 4: اللسان العربي مادة البيان وليس حاكماً مستقلاً على نظام القرآن. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 5: الجذر لا يساوي معنى جميع مشتقاته. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 6: الصيغة تضيف إلى الجذر وظيفة وزماناً ونسبةً واتجاهاً. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 7: التركيب ينتج معنى لا يستعاد من المفردات منفردة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 8: التقديم والتأخير قرينة تحتاج إلى سياق ولا تُفسر آلياً. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 9: الحذف لا يبيح تقديراً بلا قرينة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 10: الإجمال لا يساوي الإبهام ولا النقص. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 11: التفصيل قد يتوزع بين مواضع متعددة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمية أو وازرة أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 12: السياق يحدد الوظيفة ولا يحبس الآية عن شبكتها القرآنية. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 13: المقطع وحدة تحليل بين الآية والسورة إذا ثبتت حدوده. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 14: الوحدة السُورية تُستخرج ولا تُفترض. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 15: التصريف القرآني اختلاف وظيفي لا تكرار بلا معنى. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 16: اختلاف الصياغة لا يعني اختلاف أصل الواقعة أو المفهوم دائماً. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 17: التقابل من أهم أدوات تحديد الحدود. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 18: النفي يبين ما ليس من المفهوم مثلاً يبين الإثبات ما هو منه. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 19: المثل يفسر العلاقة ولا يلزم أن تنطبق جميع تفاصيل صورته. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 20: القصة بيان هداية مع بقاء تاريخية الحدث. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمَةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 21: الحوار يكشف بنية السؤال والاعتراض والجواب ولا يُحتزل في الجمل المنقولة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 22: الأمر لا يساوي الإلزام دائماً من غير قرائن المجال والسياق. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 23: النهي لا يساوي التحريم في كل مقام من غير فحص الوظيفة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 24: الوعد والوعيد جزء من بيان المآل ولا يُفصلان عن الشرط والعمل. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 25: الشرط والجزاء يبينان علاقات سننية تحتاج إلى حدودها. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 26: المحكم مرجع للمتشابه ولا يلغي إمكان التدبر فيه. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 27: المتشابه صفة علاقة وسؤال وقد تختلف جهته بحسب المجال. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 28: المفهوم القرآني شبكة استعمالات وعلاقات لا حد قاموسي مفرد. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 29: الشبكة يجب أن تفسر الروابط ولا تجمع الآيات بالمجاورة اللفظية. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمّة أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 30: الآية الحاكمة تضبط الشبكة ولا تختار لأنها الأشهر. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 31: الآيات الوازرة والخادمة لا تُساوى بالحاكمة في الوظيفة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 32: البيان يحتاج إلى ميزان يمنع الطغيان والإخسار في الدلالة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 33: الراجح لا يُصاغ بصيغة القطع. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 34: المقصد يُستخرج بعد ثبوت الدلالة ولا يصحح قراءةً ضعيفة. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 35: السنة القرآنية انتظام مقيد بالشروط وليست حتميةً ميكانيكية. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 36: المآل يضبط التطبيق ولا يلغي النص. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 37: التفسير يختلف عن الاستنباط والتطبيق. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 38: كل فرضية بيانية تحتاج إلى بديل واختبار نافي. وتُطبق داخل المصنوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 39: الأداة الحاسوبية تقترح روابط ولا تشهد على مراد الله. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القاعدة 40: النظرية نفسها تبقى تحت المراجعة ولا تكتسب عصمةً من اسم البيان. وتُطبق داخل المصفوفة مع بقية القواعد، ولا يجوز تحويلها إلى مفتاح منفرد لكل آية. ويجب أن يُذكر في كل تطبيق ما إذا كانت القاعدة حاكمةً أو وازرةً أو مجرد قرينة مساعدة.

القسم التركيبي الثالث: أربعون مغالطة في قراءة البيان

م	المغالطة	التصحيح
1	مغالطة البيان بمعنى الوضوح السطحي	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
2	مغالطة البيان بمعنى البلاغة فقط	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
3	مغالطة الجذر الواحد	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
4	مغالطة المعجم الحاكم	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
5	مغالطة اللفظ المعزول	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
6	مغالطة الآية المعزولة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
7	مغالطة السياق السجني	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
8	مغالطة الوحدة السُّورية المفروضة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
9	مغالطة التكرار الحشوي	رد القراءة إلى النص والسياق

م	المغالطة	التصحيح
		والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
10	مغالطة دمج مواضع التصريف في نص واحد	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
11	مغالطة اعتبار كل اختلاف تناقضاً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
12	مغالطة اعتبار كل اختلاف تنوعاً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
13	مغالطة التقابل الثنائي المبسط	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
14	مغالطة الضد الوهمي	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
15	مغالطة التقدير بلا قرينة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
16	مغالطة ملء الحذف بالموروث	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
17	مغالطة التفصيل المصطنع	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة

م	المغالطة	التصحيح
18	مغالطة حرفة المثل	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
19	مغالطة رمزية المثل المطلقة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
20	مغالطة القصص بوصفه تاريخاً محضاً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
21	مغالطة القصص بوصفه رمزاً محضاً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
22	مغالطة تحويل الحوار إلى تقرير عقدي خارج مقامه	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
23	مغالطة الأمر المساوي للإلزام دائماً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
24	مغالطة النهي المساوي للتحريم دائماً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
25	مغالطة الوعيد المقطوع عن شروطه	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
26	مغالطة المحكم المختار مذهبياً	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة

م	المغالطة	التصحيح
27	مغالطة المتشابه الذي لا معنى له	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
28	مغالطة المفهوم المستورد	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
29	مغالطة الشبكة التي تربط كل شيء بكل شيء	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
30	مغالطة الآية الحاكمة الأشهر	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
31	مغالطة تسوية الحاكم بالخدام	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
32	مغالطة المقصد المصحح للنص	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
33	مغالطة المآل المتوهم	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
34	مغالطة العلم المعاصر المفسر النهائي	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
35	مغالطة البلاغة المذهلة بديلاً عن الدلالة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة

م	المغالطة	التصحيح
36	مغالطة الحوسبة الحاكمة	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
37	مغالطة الدرجة الرقمية للمعنى	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
38	مغالطة قطع الاحتمال باسم البيان	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
39	مغالطة عصمة المفسر البياني	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة
40	مغالطة عصمة نظرية البيان	رد القراءة إلى النص والسياق والشبكة والميزان مع إعلان درجة النتيجة

المغالطة 1: مغالطة البيان بمعنى الوضوح السطحي. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 2: مغالطة البيان بمعنى البلاغة فقط. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 3: مغالطة الجذر الواحد. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 4: مغالطة المعجم الحاكم. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 5: مغالطة اللفظ المعزول. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 6: مغالطة الآية المعزولة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 7: مغالطة السياق السجني. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 8: مغالطة الوحدة السُورية المفروضة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 9: مغالطة التكرار الحشوي. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 10: مغالطة دمج مواضع التصريف في نص واحد. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 11: مغالطة اعتبار كل اختلاف تناقضاً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 12: مغالطة اعتبار كل اختلاف تنوعاً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 13: مغالطة التقابل الثنائي المبسط. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 14: مغالطة الضد الوهمي. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 15: مغالطة التقدير بلا قرينة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 16: مغالطة ملء الحذف بالموروث. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 17: مغالطة التفصيل المصطنع. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 18: مغالطة حرفنة المثل. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 19: مغالطة رمزية المثل المطلقة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 20: مغالطة القصص بوصفه تاريخاً محضاً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 21: مغالطة القصص بوصفه رمزاً محضاً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبتته الاستنتاج.

المغالطة 22: مغالطة تحويل الحوار إلى تقرير عقدي خارج مقامه. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 23: مغالطة الأمر المساوي للإلزام دائماً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 24: مغالطة النهي المساوي للتحريم دائماً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 25: مغالطة الوعيد المقطوع عن شروطه. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 26: مغالطة المحكم المختار مذهبياً. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 27: مغالطة التشابه الذي لا معنى له. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 28: مغالطة المفهوم المستورد. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 29: مغالطة الشبكة التي تربط كل شيء بكل شيء. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 30: مغالطة الآية الحاكمة الأشهر. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 31: مغالطة تسوية الحاكم بالخدام. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 32: مغالطة المقصد المصحح للنص. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 33: مغالطة المآل المتوهم. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 34: مغالطة العلم المعاصر المفسر النهائي. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 35: مغالطة البلاغة المذهلة بديلاً عن الدلالة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 36: مغالطة الحوسبة الحاكمة. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 37: مغالطة الدرجة الرقية للمعنى. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 38: مغالطة قطع الاحتمال باسم البيان. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 39: مغالطة عصمة المفسر البياني. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

المغالطة 40: مغالطة عصمة نظرية البيان. تنشأ حين تُحوّل أداة جزئية أو فرضية أولية إلى حكم شامل، ويكون تصحيحها بإعادة جمع المدونة وتحديد وحدة التحليل واختبار البديل وذكر ما لا يثبت الاستنتاج.

القسم التركيبي الرابع: المختبر التطبيقي الموسع

﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾

نوع البيان: بيان تأسيسي. تحليل موقع البيان بعد تعليم القرآن وخلق الإنسان وعلاقته بالميزان في السورة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان
تفسير معلل	الخلاصة

﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾

نوع البيان: بيان إلهي. تحرير نسبة البيان إلى الله وعلاقته بالقراءة والجمع وعدم اختزاله في الشرح البشري.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البَيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو رابحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقیود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾

نوع البيان: بيان هادي. ربط البيان بالهدى والموعظة والسياق السنني في آل عمران.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو رابحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب

البعد	المخرج
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿بَلْسَانَ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

نوع البيان: بيان لساني. فصل العربية بوصفها لسان التنزيل من حاكمية القاموس وحده.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

المخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان

البعد	المخرج
الخلاصة	تفسير معلل

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾

نوع البيان: بيان تركيبي. استخراج الحصر من النظم وعلاقته بالتوحيد والعبودية.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعد	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

نوع البيان: بيان تنزيهي. رد أوصاف المتشابه إلى التنزيه المحكم من غير تعطيل الدلالة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البَيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

نوع البيان: بيان متشابه. اختبار المحكم والسياق واللسان ومنع الحرفنة والتعطيل.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب

المخرج	البعد
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقیود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان
تفسير معل	الخلاصة

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

نوع البيان: بيان تشريعي اجتماعي. جمع القيود والعلل والإنفاق والسياق ومنع تحويل القوامة إلى جوهر تفاضل مطلق.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

المخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان

البعء	المخرج
الخلاصة	تفسير معلل

﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾

نوع البيان: بيان مقيد. جمع السياق والوظيفة والمقاصد والمآل ومراتب الإصلاح مع حفظ اللفظ وحدوده.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾

نوع البيان: بيان قيمى تشريعى. ربط النفي بطبيعة الإيمان والهداية وشبكة الحرية والمسؤولية.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البَيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقیود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾

نوع البيان: بيان سياقي. قراءة الآية في سياق العهد والقتال والبراءة ومنع اقتطاع الأمر.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعد	المخرج
النص	صيغة وتركيب

المخرج	البعد
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان
تفسير معل	الخلاصة

﴿وَمَنْ لَّمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾

نوع البيان: بيان تقابلي حكمي. تصريف الكفر والظلم والفسق وتحديد اختلاف الجهات.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

المخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان

البعء	المخرج
الخلاصة	تفسير معلل

﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

نوع البيان: بيان تقابلي اقتصادي. تمييز البيع والربا من خلال البنية والمقصد والآثار لا الاسم التجاري.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمة أو راجحة أو محتملة، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرة وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿تَعَارَفُوا﴾

نوع البيان: بيان اجتماعي. ربط اختلاف الشعوب والقبائل بالتعارف والتقوى ومنع التراتب العرقي.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البَيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقیود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

﴿استعمر كرم فيها﴾

نوع البيان: بيان عمراني. قراءة الاستخلاف والعمران والعبادة في شبكة واحدة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب

البعد	المخرج
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معل

قصة موسى وفرعون

نوع البيان: بيان قصصي سنني. تحليل الحوار والآيات والسلطة والنجاة والمآل.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضيع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضيع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضيع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

المخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان

البعء	المخرج
الخلاصة	تفسير معلل

قصة يوسف

نوع البيان: بيان قصصي تربوي. تحليل الرؤيا والابتلاء والعفة والتمكين والعفو في بنية السورة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضيع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضيع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعد	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

قصة قارون

نوع البيان: بيان اقتصادي مآلي. ربط المال والعلم والبغي والنصيحة والعاقبة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البَيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقیود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معلل

أمثال النور والظلمات

نوع البيان: بيان تمثيلي. تحرير جهة المثل والحد الفاصل بين الصورة والمعنى.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

البعء	المخرج
النص	صيغة وتركيب

البعد	المخرج
السياق	مقام ووظيفة
الشبكة	نظائر وقيود
البيان	آلية ظاهرة
الميزان	درجة وحد
الخلاصة	تفسير معل

آيات الشمس والجبال والبحرين

نوع البيان: بيان كوني. تمييز وظيفة الاعتبار والسنن من القراءة العلمية المتغيرة.

الوحدة النصية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

السياق

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

التصريف والنظائر

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد.

تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الآلية البيانية

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

الميزان

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

النتيجة وحدودها

تُجمع المادة الخاصة بهذه الطبقة ويُذكر ما هو ملاحظ مباشرةً وما هو استنتاج وما يحتاج إلى قرينة خارجية. ويُمنع دمج المواضع المختلفة أو حذف الخصوصية لأجل بناء معنى موحد. تُختبر فرضية بديلة ويُذكر ما إذا كانت النتيجة محكمةً أو راجحةً أو محتملةً، ثم تُسجل العلاقة بالمفهوم والشبكة والمقصد والمآل من غير أن تُجعل هذه الطبقات بديلاً عن اللفظ والسياق.

المخرج	البعد
صيغة وتركيب	النص
مقام ووظيفة	السياق
نظائر وقيود	الشبكة
آلية ظاهرة	البيان
درجة وحد	الميزان

المخرج	البعد
تفسير معلل	الخلاصة

القسم التركيبي الخامس: مراجعة مدارس البلاغة والبيان والتفسير

المدرسة	التقويم البياني
البيان البلاغي التراثي	قوته في تحليل التشبيه والاستعارة والنظم والفروق، وخطره في حصر البيان في الصناعة البلاغية.
مدرسة النظم	قوتها في ربط المعنى بالعلاقات التركيبية، وتحتاج إلى التوسع من الجملة إلى السورة والشبكة.
التفسير اللغوي	قوته في اللسان والشواهد، وخطره حين يجعل المعجم حاكماً على الاستعمال القرآني.
التفسير البياني الأدبي	قوته في الوحدة والتصوير والإيقاع، ويحتاج إلى ضبط علاقته بالجملة والأصول.
التفسير الموضوعي	قوته في جمع المواضع، وخطره في إلغاء سياقاتها أو بناء الموضوع مسبقاً.
التفسير السُّوري	قوته في الوحدة، وخطره في فرض غرض واحد أو تجاهل استقلال المقاطع.
التفسير المقاصدي	قوته في الغايات والكليات، وخطره في تقديم المقصد على الدلالة.
التفسير الأثري	قوته في حفظ التلقي والمأثور، وخطره في مساواة الرواية بالبيان القرآني.
التفسير الكلامي	قوته في الأسئلة العقدية، وخطره في اختيار المحكم وفق المذهب.
التفسير الفلسفي	قوته في البناء المفهومي، وخطره في جعل النظام الفلسفي سابقاً على القرآن.
التفسير الإشاري	قوته في الوعظ والتزكية، وخطره في انقطاع الإشارة عن اللسان والسياق.
التفسير العلمي	قوته في الحوار مع الكون، وخطره في ربط البيان

المدرسة	التقويم البياني
	بنظرية تجريبية متغيرة.
التحليل اللساني الحديث	قوته في البنية والخطاب والدلالة، ويحتاج إلى ترجمة مفاهيمه إلى أسئلة تُخدم النص بدل حاكمية النظرية عليه.
التحليل الحاسوبي	قوته في الحصر والشبكات والأنماط، وخطره في تحويل التشابه الإحصائي إلى معنى.

البيان البلاغي التراثي

قوته في تحليل التشبيه والاستعارة والنظم والفروق، وخطره في حصر البيان في الصناعة البلاغية. يستوعب منهج البيان ما أثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

مدرسة النظم

قوتها في ربط المعنى بالعلاقات التركيبية، وتحتاج إلى التوسع من الجملة إلى السورة والشبكة. يستوعب منهج البيان ما أثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير اللغوي

قوته في اللسان والشواهد، وخطره حين يجعل المعجم حاكماً على الاستعمال القرآني. يستوعب منهج البيان ما أثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة.

تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضوع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير البياني الأدبي

قوته في الوحدة والتصوير والإيقاع، ويحتاج إلى ضبط علاقته بالحجية والأصول. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضوع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير الموضوعي

قوته في جمع المواضع، وخطره في إلغاء سياقاتها أو بناء الموضوع مسبقاً. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضوع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير السُّوري

قوته في الوحدة، وخطره في فرض غرض واحد أو تجاهل استقلال المقاطع. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضوع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير المقاصدي

قوته في الغايات والكليات، وخطره في تقديم المقصد على الدلالة. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة.

تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير الأثري

قوته في حفظ التلقي والمأثور، وخطره في مساواة الرواية بالبيان القرآني. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير الكلامي

قوته في الأسئلة العقدية، وخطره في اختيار المحكم وفق المذهب. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير الفلسفي

قوته في البناء المفهومي، وخطره في جعل النظام الفلسفي سابقاً على القرآن. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصنوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير الإشاري

قوته في الوعظ والتزكية، وخطره في انقطاع الإشارة عن اللسان والسياق. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة.

تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التفسير العلمي

قوته في الحوار مع الكون، وخطره في ربط البيان بنظرية تجريبية متغيرة. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التحليل اللساني الحديث

قوته في البنية والخطاب والدلالة، ويحتاج إلى ترجمة مفاهيمه إلى أسئلة تخدم النص بدل حاكمية النظرية عليه.

يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

التحليل الحاسوبي

قوته في الحصر والشبكات والأنماط، وخطره في تحويل التشابه الإحصائي إلى معنى. يستوعب منهج البيان ما ثبتته هذه المدرسة من أدوات، لكنه يرد الأداة إلى مرتبتها ويختبرها بالقرآن والسياق والميزان. ولا تُرفض المدرسة بالجملة ولا تُمنح حاكمية مطلقة. تُسجل مساهمتها في حقول مستقلة من المصفوفة، ويُذكر الموضع الذي تبدأ فيه افتراضاتها الخاصة حتى يستطيع الباحث فصل المادة من النظرية.

القسم التركيبي السادس: الخوارزمية النهائية لتحليل البيان

المرحلة	السؤال
تحديد السؤال	ما الظاهرة أو الدعوى المراد بيانها؟
تحديد الوحدة	جذر أو لفظ أو تركيب أو آية أو مقطع أو سورة أو مفهوم.
ثبيت النص	الرسم والقراءات المؤثرة والحدود النصية.
جمع المواضع	النظائر والتصريفات والمقابلات ذات الصلة.
تحليل الصيغة	البنية الصرفية ووظيفتها.
تحليل التركيب	النحو والحصر والربط والتقديم والضمائر.
تحليل السياق	المقطع والغرض والمخاطب.
تحليل السورة	موضع الآية من بنية السورة.
تحديد نوع البيان	تسمية أو تعريف أو تقييد أو تصريف أو تمثيل أو غيره.
بناء التقابلات	ما يثبت المفهوم وما ينفيه ويحده.
جمع المحكمات	الآيات الحاكمة والوازية والخدمة.
بناء الشبكة	العلاقات المفهومية والسنتية والمالية.
صياغة الفرضيات	تفسير رئيس وبديل واحد على الأقل.
تطبيق الميزان	اختبار الدليل والاتساق والحدود.
استخراج المقصد	بعد ثبوت الدلالة.
اختبار المآل	في التطبيق لا في تغيير النص.
صياغة النتيجة	محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف.
تسجيل ما لا يثبت	حدود الحكم والثغرات.

المرحلة	السؤال
مراجعة مستقلة	إعادة تشغيل التحليل.
اعتماد الإصدار	حفظ الأدلة والاعتراضات والتاريخ.

المرحلة 1: تحديد السؤال. ما الظاهرة أو الدعوى المراد بيانها؟ ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 2: تحديد الوحدة. جذر أو لفظ أو تركيب أو آية أو مقطع أو سورة أو مفهوم. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 3: تثبيت النص. الرسم والقراءات المؤثرة والحدود النصية. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 4: جمع المواضع. النظائر والتصريفات والمقابلات ذات الصلة. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 5: تحليل الصيغة. البنية الصرفية ووظيفتها. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 6: تحليل التركيب. النحو والحصر والربط والتقديم والضمائر. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 7: تحليل السياق. المقطع والغرض والمخاطب. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 8: تحليل السورة. موضع الآية من بنية السورة. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 9: تحديد نوع البيان. تسمية أو تعريف أو تقييد أو تصريف أو تمثيل أو غيره. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 10: بناء التقابلات. ما يثبت المفهوم وما ينفيه ويحده. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 11: جمع المحكمات. الآيات الحاكمة والوازرة والخادمة. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 12: بناء الشبكة. العلاقات المفهومية والسنية والمالية. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 13: صياغة الفرضيات. تفسير رئيسي وبديل واحد على الأقل. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 14: تطبيق الميزان. اختبار الدليل والاتساق والحدود. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 15: استخراج المقصد. بعد ثبوت الدلالة. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 16: اختبار المآل. في التطبيق لا في تغيير النص. ولا يُنتقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 17: صياغة النتيجة. مُحكم أو راجح أو محتمل أو متوقف. ولا يُنقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 18: تسجيل ما لا يثبت. حدود الحكم والثغرات. ولا يُنقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 19: مراجعة مستقلة. إعادة تشغيل التحليل. ولا يُنقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

المرحلة 20: اعتماد الإصدار. حفظ الأدلة والاعتراضات والتاريخ. ولا يُنقل منها إذا كان النقص يغير أصل المعنى أو حدود الشبكة. ويُسمح بالانتقال المشروط إذا كان النقص ثانوياً مع تسجيل أثره في درجة النتيجة.

القسم التركيبي السابع: المصنوفة الجامعة للبيان القرآني

الطبقة	المحتوى	السؤال
النص	اللفظ والصيغة والرسم والقراءة	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
التركيب	العلاقات النحوية والحصر والربط	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
السياق	المقطع والغرض والمخاطب	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
السورة	الوحدة والموضع والتدرج	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
التصريف	المواضع والزيادات والاختلافات	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
التقابل	النفي والإثبات والمقارنة	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
التمثيل	المثل والصورة وجهة التشبيه	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
القصص	المشهد والحوار والعاقبة	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
الحكم	الأمر والنهي والشرط والجزاء	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المحكم	المرجع الحاكم	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المتشابه	الاحتمال المراد رده	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المفهوم	العقدة والحدود	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى

الطبقة	المحتوى	السؤال
		البيان وما حدها؟
الشبكة	العلاقات والوظائف	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
الميزان	درجة الدليل ومنع الطغيان	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المقصد	الغاية المستخرجة	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
السنة	الانتظام المشروط	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المآل	أثر الفهم والتطبيق	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
النتيجة	درجة التفسير وحدوده	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟
المراجعة	الاعتراض والإصدار	ما الذي تضيفه هذه الطبقة إلى البيان وما حدها؟

طبقة النص: تضم اللفظ والصيغة والرسم والقراءة. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة التركيب: تضم العلاقات النحوية والخصر والربط. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة السياق: تضم المقطع والغرض والمخاطب. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة السورة: تضم الوحدة والموضع والتدرج. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة التصريف: تضم المواضع والزيادات والاختلافات. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة التقابل: تضم النفي والإثبات والمقارنة. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة التمثيل: تضم المثل والصورة وجهة التشبيه. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة القصص: تضم المشهد والحوار والعاقبة. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة الحكم: تضم الأمر والنهي والشرط والجزاء. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المحكم: تضم المرجع الحاكم. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المتشابه: تضم الاحتمال المراد رده. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المفهوم: تضم العقدة والحدود. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة الشبكة: تضم العلاقات والوظائف. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة الميزان: تضم درجة الدليل ومنع الطغيان. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المقصد: تضم الغاية المستخرجة. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة السنة: تضم الانتظام المشروط. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المآل: تضم أثر الفهم والتطبيق. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياها بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة النتيجة: تضم درجة التفسير وحدوده. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياً بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

طبقة المراجعة: تضم الاعتراض والإصدار. وتبقى مستقلةً في الملاحظة قبل دمجها في الحكم، حتى يستطيع المراجع معرفة أي طبقة أنتجت النتيجة وأياً بقيت احتماليةً أو غير مكتملة.

القسم التركيبي الثامن: ميثاق الباحث في البيان القرآني

م	العهد
1	أبدأ من القرآن ولا أبدأ من نظرية أريد إثباتها.
2	أميز بيان القرآن من شرحي أنا.
3	أجمع المواضع قبل بناء المفهوم.
4	أحفظ خصوصية السياق مع جمع الشبكة.
5	لا أجعل الجذر بديلاً عن الصيغة والتركيب.
6	لا أجعل البلاغة بديلاً عن الدلالة.
7	لا أقترض وحدة السورة قبل اختبارها.
8	لا أعد التصريف تكراراً بلا وظيفة.
9	لا أملأ الحذف بغير قرينة.
10	لا أحرفن المثل ولا أطلق رمزيته.
11	أرد المتشابه إلى المحكم ولا ألغيه.
12	أعلن الآية الحاكمة وسبب حاكميتها.
13	أذكر الآيات النافية لقراءتي مثل المؤيدة.
14	أفرق بين المفهوم القرآني والاصطلاح اللاحق.
15	أجعل الميزان حاكماً على التوسع والاختزال.
16	لا أقدم المقصد على الدلالة.
17	أفصل التفسير من التطبيق.
18	أختبر فرضيةً بديلةً قبل الاعتماد.
19	أقبل التوقف عند نقص الدليل.

م	العهد
20	أصح نظريتي إذا ظهر بيان أقوى.

العهد 1: أبدأ من القرآن ولا أبدأ من نظرية أريد إثباتها. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 2: أميز بيان القرآن من شرحي أنا. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 3: أجمع المواضع قبل بناء المفهوم. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 4: أحفظ خصوصية السياق مع جمع الشبكة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 5: لا أجعل الجذر بديلاً عن الصيغة والتركيب. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 6: لا أجعل البلاغة بديلاً عن الدلالة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 7: لا أقترض وحدة السورة قبل اختبارها. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 8: لا أعد التصريف تكراراً بلا وظيفة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 9: لا أملأ الحذف بغير قرينة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 10: لا أحرّف المثل ولا أطلق رمزيته. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 11: أرد المتشابه إلى المحكم ولا ألغيه. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 12: أعلن الآية الحاكمة وسبب حاكميتها. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 13: أذكر الآيات النافية لقراءتي مثل المؤيدة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 14: أفرق بين المفهوم القرآني والاصطلاح اللاحق. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 15: أجعل الميزان حاكماً على التوسع والاختزال. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 16: لا أقدم المقصد على الدلالة. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 17: أفصل التفسير من التطبيق. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 18: أختبر فرضيةً بديلةً قبل الاعتماد. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 19: أقبل التوقف عند نقص الدليل. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

العهد 20: أصحح نظريتي إذا ظهر بيان أقوى. ويظهر الالتزام به في المصنوفة وسجل القرار لا في مقدمة الكتاب وحدها. ويحق للمراجع رد الحكم إذا خالف الباحث هذا العهد في موضع مؤثر.

الخلاصة

ينتهي الكتاب إلى أن البيان القرآني ليس وصفاً جمالياً للنص ولا اسماً آخر للتفسير، بل نظام داخلي لإظهار المعنى وتحديدده وربطه وتصريفه ووزنه. ويبدأ هذا النظام من أصغر الوحدات اللسانية ولا يكتمل إلا في شبكة القرآن ومحكماته ومقاصده ومآلاته.

أظهر التحليل أن كثيراً من الخلاف التفسيري ينشأ من اختيار مستوى واحد للحكم: مفسر يحكم من المعجم وآخر من السياق وآخر من المأثور وآخر من المقصد. أما نظرية البيان فتجمع المستويات وتمنع أحدها من الطغيان، ثم تعلن وزن كل قرينة وحدها.

يرتبط البيان بالميزان ارتباطاً تأسيسياً؛ فالقدرة على توليد المعنى تحتاج إلى حد يمنع الزيادة والنقص. ومن هنا يصبح القسط التفسيري هو أن يعطي الباحث كل آية وسياق وقرينة قدرها، وألا يصوغ المحتمل قطعاً أو يجعل مذهبه محكماً على النص.

تفتح النظرية الطريق إلى الكتاب الخامس في النظام المفهومي للقرآن؛ لأن المفهوم لا يمكن بناؤه قبل معرفة كيف يبين القرآن معانيه وكيف يوزعها ويقيدها ويقابلها. وبذلك ينتهي هذا الكتاب عند الحد الذي تبدأ منه دراسة المفهوم والشبكة بوصفهما مخرجين من مخرجات البيان.

تبقى النظرية نفسها مفتوحة للاختبار؛ فكل تصنيف للبيان وكل قاعدة وكل شبكة عمل بشري في وصف القرآن، ولا تكتسب العصمة من قربها من النص. ويظل القرآن حاكماً والباحث شاهداً بقدر علمه، ويكون التوقف والتصحيح من تمام البيان لا من نقضه.

التعريف النهائي

نظرية البيان القرآني هي العلم الذي يدرس النظام الذي يُظهر القرآن به معانيه ويحدد حدودها وعلاقاتها ووظائفها ومآلاتها عبر اللفظ والصيغة والتركيب والسياق والمقطع والسورة والتصريف والتقابل والتمثيل والقصص والحجج والمحكمات والمفاهيم والشبكات والميزان، ويحول هذه الآليات إلى قواعد تحليل قابلة للتكرار والمراجعة، تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان والقسط ومنع الطغيان في الدلالة.

الملحق النقدي: مراتب البيان وتعارض القرائن وحدود الشبكة

تحتاج نظرية البيان إلى سلم يميز بين ما يظهر من النص مباشرة وما يُستنتج من جمع المواضع وما يُبنى من علاقات أوسع. فالبيان المباشر يكون في صيغة أو تركيب أو تعريف صريح، والبيان السياقي يظهر من موقع الكلام وغرضه، والبيان التصريفي يتكون من جمع المواضع، والبيان الشبكي

ينتج من علاقات المفاهيم، والبيان المقصدي والمآلي يأتي بعد ثبوت الطبقات السابقة. ولا يجوز قلب هذا السلم بحيث يُستعمل المقصد أو الشبكة لإلغاء اللفظ أو السياق.

تختلف قوة القرينة بحسب قربها من النص ووضوح علاقتها بالسؤال. فالتركيب الصريح أقوى في تحديد وظيفة جملة من تشابه موضوعي بعيد، والسياق المباشر أقوى من رابط مفهومي لم يثبت إلا بعد بناء نظري، والمحكم أقوى في رد الاحتمال من قول مفسر أو اصطلاح متأخر. غير أن القوة ليست آلية جامدة؛ فقد يكون السياق غير حاسم ويأتي التصريف في مواضع متعددة فيرفع الاحتمال إلى الترجيح.

إذا تعارضت قرينتان فلا يُسارع إلى إسقاط إحدهما. يبدأ الباحث بفحص وحدة السؤال: قد تكون كل قرينة صحيحة في جهة مختلفة. وقد يكون اللفظ عاماً والسياق يبين المثال لا الحصر، أو يكون التركيب يسمح باحتمال وتأتي شبكة المحكمات فتقيده. ويسجل نوع التعارض: حقيقي أو ظاهري أو ناشئ عن اختلاف المستوى أو ناشئ عن تعريف غير منضبط.

ينبغي أن تميز المصنوفة بين القرينة المنشئة للمعنى والقرينة المؤيدة والقرينة المقيدة والقرينة النافية. فالقرينة المنشئة تكشف دلالة لا تقوم بدونها، والمؤيدة تزيد الثقة في معنى قائم، والمقيدة تمنع التوسع، والنافية تمنع فرضية بعينها. ويؤدي خلط هذه الوظائف إلى تضخيم دليل ثانوي أو إهمال قيد حاكم.

تظهر حدود الشبكة حين يبدأ الباحث في ربط كل آية بكل مفهوم. فليس كل اشتراك لفظي علاقةً بيانية، وليس كل اشتراك موضوعي رابطاً تفسيرياً. ويحتاج الرابط إلى نوع وقرينة ووظيفة: هل هو تفسير أو تقييد أو مقابلة أو مثال أو نتيجة أو سنة أو مقصد؟ وإذا لم يمكن تسمية العلاقة وتعليلها، بقيت الآية في المدونة العامة ولم تدخل الشبكة الحاكمة.

كما يجب أن تُحفظ الآيات النافية أو المقاومة لبناء الشبكة. فقد تبدو مجموعة من المواضع متجهةً إلى تعميم، ثم يظهر موضع يستثني أو يقيد أو يغير جهة الدلالة. ولا يكون هذا الموضع شذوذاً ينبغي التخلص منه، بل اختباراً لقوة النظرية. وكل شبكة لا تستطيع تمثيل الاستثناءات شبكة ناقصة أو متحيزة.

يتصل حد الشبكة بحد المفهوم؛ فالمفهوم القرآني لا يساوي كل استعمال حديث للكلمة. وإذا بُني مفهوم العلم مثلاً فلا تُضم إليه جميع نظريات المعرفة والفلسفة لمجرد القرب، بل يبدأ من استعمالات ع ل م ومقابلاتها ووظائفها وعلاقاتها، ثم يُقارن بعد ذلك بالمصطلحات الوافدة. وبذلك يبقى القرآن منشئاً للمفهوم لا مجرد شاهد عليه.

تحتاج مراتب البيان كذلك إلى لغة درجات. فيقال: بيان صريح إذا كان اللفظ والتركيب لا يتركان احتمالاً مؤثراً، وبيان راجح إذا اجتمعت قرائن قوية مع احتمال أضعف، وبيان محتمل إذا بقيت البدائل متقاربة، ومتوقف فيه إذا لم تكف المادة. ولا يليق بالبحث أن يصوغ الراجح أو المحتمل بصيغة تقريرية مطلقة.

ينبغي أن يُفَرَّق بين البيان الداخلي والبيان النبوي. فالقرآن يبين بعضه بعضاً، والرسول مأمور بالبيان ومطاع في بيانه الثابت. ولا تعني حاكمية البيان الداخلي إلغاء السنة، كما لا يعني ثبوت البيان النبوي أن كل رواية تفسيرية قد ثبتت. وتحتاج الرواية إلى علم الحديث والرجال ثم تدخل في الشبكة بحسب رتبها.

وتختلف علاقة القراءات بالبيان بحسب ثبوت القراءة وأثرها. فإذا كانت القراءة متواترة أو ثابتة معتبرة وأسهمت في توسيع الدلالة أو تقييدها، دخلت في تحليل البيان بوصفها وجهاً نصياً. أما القراءة الشاذة أو التفسيرية فتحفظ في تاريخ التلقي ولا تُسَوَّى بالنص المتلو.

تطلب نظرية البيان أيضاً ضبط ما يسمى بالمفهوم المضاد أو مفهوم المخالفة؛ لأن النفي أو القيد في الخطاب لا ينتج دائماً حكماً على ما عداه. ويحتاج الاستدلال إلى فحص هل القيد احترازي أو وصفي أو سياقي، وهل المقام مقام حصر أم تمثيل. ومن دون ذلك تتحول الآلية الأصولية إلى توسع على النص.

أما التكرار الصوتي والإيقاع والفواصل فيدخل في البيان بقدر ما يثبت أثره في التنظيم أو التوكيد أو التقابل أو الانتقال. ولا يجوز تحويل كل تناسب صوتي إلى رمز معنوي، كما لا يجوز إهمال أثر الإيقاع حين يكون جزءاً من بنية السورة أو من تقابل المقاطع. ويطلب هنا دليل نصي يتجاوز الانطباع الجمالي.

تظهر أهمية هذه الضوابط في القصص خاصة؛ لإعادة قصة موسى في سور متعددة ليست مادة يمكن دمجها في سرد تاريخي واحد ثم تفسير القرآن من خلاله. كل موضع يختار مشهداً وحواراً وترتيباً لخدمة غرض السورة، ومع ذلك تشترك المواضع في تاريخ ورسالة وشخصيات. ويجب أن يجمع التحليل الوحدة والخصوصية معاً.

وفي التشريع يحتاج البيان إلى تمييز ما يبين أصل الحكم وما يبين شرطه وما يبين استثناءه وما يبين حكمته أو ماله. وقد تنوع هذه العناصر في سور ومواضع متباعدة. ولذلك يكون الاستنباط الفقهي لاحقاً لجمع البيان، ولا يجوز أن تُحتزل الآية التشريعية في صيغة أمر أو نهي منفردة.

وفي العقيدة يكون المحكم التنزيهي والتوحيدي حاكماً على الصور المحتملة، لكن الحاكمية لا تعني إفراغ الألفاظ من دلالتها. المطلوب حفظ ما أثبتته النص من غير تشبيه ومن غير تعطيل، وإظهار درجة ما يبقى متشابهاً. وهنا يظهر الفرق بين رد المتشابه إلى المحكم وبين إلغاء المتشابه.

وفي الآيات الكونية يعمل البيان على توجيه النظر والاعتبار وإظهار النظام والقدرة والنعمة والسنن. وقد تتقاطع الألفاظ مع حقائق علمية، لكن وظيفة النص لا تتوقف على نظرية تجريبية مؤقتة. ويجب أن يميز الباحث بين معنى عربي قرآني ثابت وبين تطبيق علمي معاصر محتمل.

تكتمل مراتب البيان حين تُربط بالمراجعة. فإذا جاءت قراءة جديدة أو كشف لغوي أو مخطوط أو تحقيق روائي أو تحليل سياقي أقوى، لا يعاد بناء النظرية كلها آلياً، بل تُحدد الطبقة المتأثرة ويُعاد وزنها. وهذا يجعل النظرية قابلةً للتصحيح من غير فوضى ومن غير ادعاء عصمة الإصدار الأول.

وبذلك تصبح نظرية البيان علماً ذا درجات وحدود ومجالات، لا شعاراً بأن القرآن واضح لكل قارئ من غير منهج، ولا دعوى بأن المعنى مغلق لا يصل إليه إلا المختص. القرآن مبين، لكن العلم ببيانه مسؤولية تحتاج إلى لسان وسياق وجمع ونظر وميزان وتواضع أمام ما لم يثبت.

الخلاصة النقدية للملحق

تدل هذه المراجعة على أن قوة نظرية البيان لا تكمن في زيادة عدد الروابط أو الأنواع، بل في قدرتها على ترتيب القرائن وبيان وظائفها وحفظ الاستثناءات وإعلان حدود الثقة. وكلما زادت النظرية قدرةً على قول «لا أدري» أو «هذا راجح لا محكم» زادت أمانتها للقرآن ومنعها للطغيان في الميزان.